الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة البيئة

وكالة حماية وتهيئة الشّريط السّاحلي

التّقرير السّنوي لنشاط وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي 2023

توطئـــة..... 5..

الباب الأول: الدراسات..... 7

1. الدراسات في طور الإنجاز..... 7

الباب الثاني:الاستصلاح والتهيئة والتثمين..... 8

1. دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري 8
2. دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج..... 9
3. دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم..... 9
4. دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت..... 9
5. دراسة أمثلة إشغال الشواطئ..... 10
6. تحسين وتجميل الواجهات البحرية - الفسح الشاطئية 13
7. برنامج التنظيف الآلي للشواطئ..... 14

الباب الثالث: التصرف في المنظومات البيئية الساحلية و البحرية 15

الباب الرابع: رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية..... 19

1- دراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي..... 19

الباب الخامس: التصرف في الملك العمومي البحري..... 20

1. أعوان المراقبة..... 21
2. الإشغال الوقتي..... 22
3. اللزم..... 23
4. مراقبة الملك العمومي البحري..... 25
5. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها..... 26

الباب السادس: الإعلامية ورقمنة الإدارة..... 28

الباب السابع: التعاون الدولي..... 29

1.برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي:..... 29

1-1 دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم.....30
2-1 مشروع حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي بسوسة من الإنجراف البحري على طول 3 كلم وبكلفة تقدر بـ 23 مليون دينار..... 31
2- مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من ڤمرت إلى قرطاج:..... 33
3- مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة": ....:.....34
4- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:.....34
5- مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس": 35
6- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت.....36
7- تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي:.....37
الباب الثامن: الاتصال والتوعية والتربية البيئية.....38
1. الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية 38
2. التوعية والتربية البيئية.....45
3. العلاقات الصحفية.....47
الباب التاسع : الشؤون القانونية والنزاعات.....49
1- الجانب التشريعي 49
2- مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية 49
3. النزاعات القضائية.....49
4. اجتماعات مجلس المؤسسة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.....50
الباب العاشر: الحوكمة والقيادة.....51
الباب الحادي عشر: مراقبة الجودة.....54
الباب الثاني عشر: العلاقة مع المواطن.....58
الباب الثالث عشر: ترشيد استهلاك الطاقة.....60
الباب الرابع عشر: الصفقات العمومية خلال سنة 2023.....67

الباب الخامس عشر: المؤشرات.....70

1- مؤشرات قيس النتائج للدراسات:.....70

2- مؤشرات قيس النتائج للأشغال:.....70

3- مؤشرات قيس الآداء.....71

4- مؤشرات حول التصرف في الملك العمومي البحري.....72

5- مؤشرات حول الموازنة الاجتماعية لسنة 2023.....73

تـوطئـــة

تمتد السواحل التونسية على طول 2290 كلم تنقسم إلى واجهة بحرية مباشرة وطولها 1733 كم وأخرى داخلية (سباخ، بحيرات...) يبلغ طولها 557 كم وتحتوي على 68% سواحل قارية و20% سواحل حول الجزر و12% سواحل اصطناعية كما تنقسم هذه السواحل إلى :

- سواحل بدون شواطئ رملية على طول 1623 كم،
- سواحل في طور التغذية الطبيعية بالرمال على طول 196 كم،
- سواحل معرضة للانجراف البحري على طول 284 كم،
- سواحل متوازنة على طول 187 كم.

(رسوم 1 و2 و3)

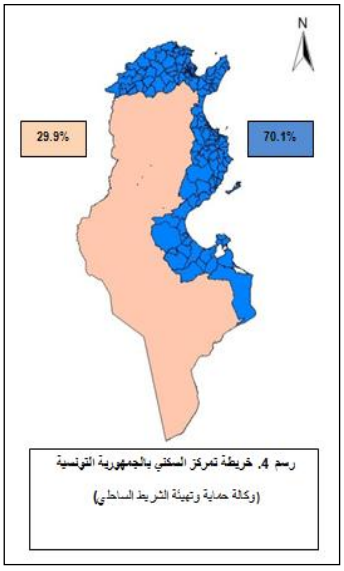

رسم 4. خريطة تمركز السكني بالجمهورية التونسية
(وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي)

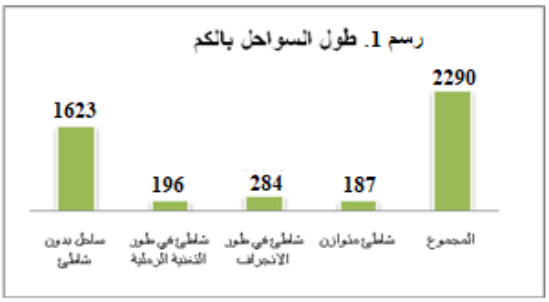

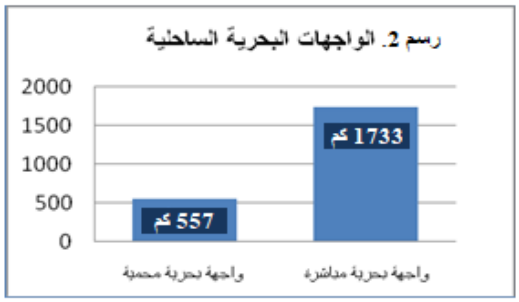

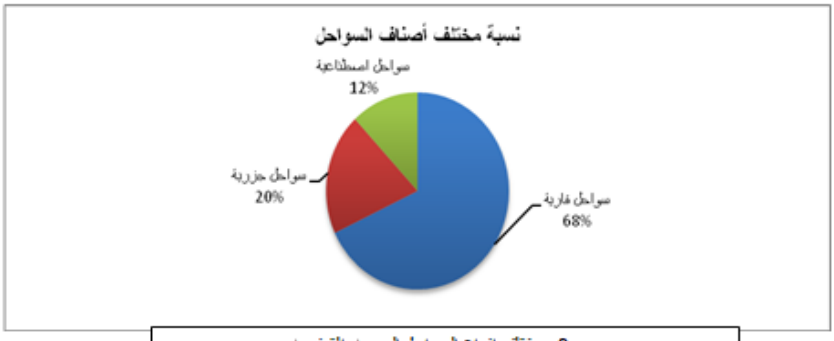

رسم 3. مختلف انواع السواحل البحريه التونسيه

وتحتوي هذه السواحل حاليا على 70.1 % من معدل المجموع السكاني بالبلاد التونسية، بينما يتمركز المعدل الباقي أي 29.9 % في المناطق الداخلية (رسم 4) وقد أدى هذا التباين إلى الضغط العمراني على السواحل كما تسببت العوامل الطبيعية في إختلال التوازن البيئي الساحلي الذي يعد من أهم أولويات وكالة حماية وتهيئة لشريط الساحلي.

وفي ظل هذه الإشكاليات تسعى الوكالة إلى رفع هذه التحديات والتفعيل التدريجي لمقاربة التصرف المندمج في الشريط الساحلي.

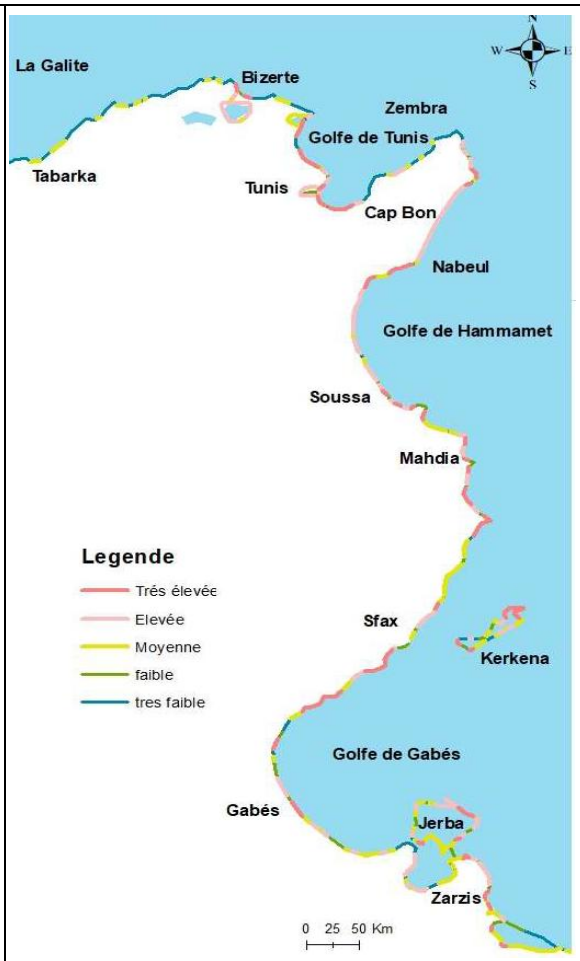

هشاشة السواحل التونسية من الانجراف البحري

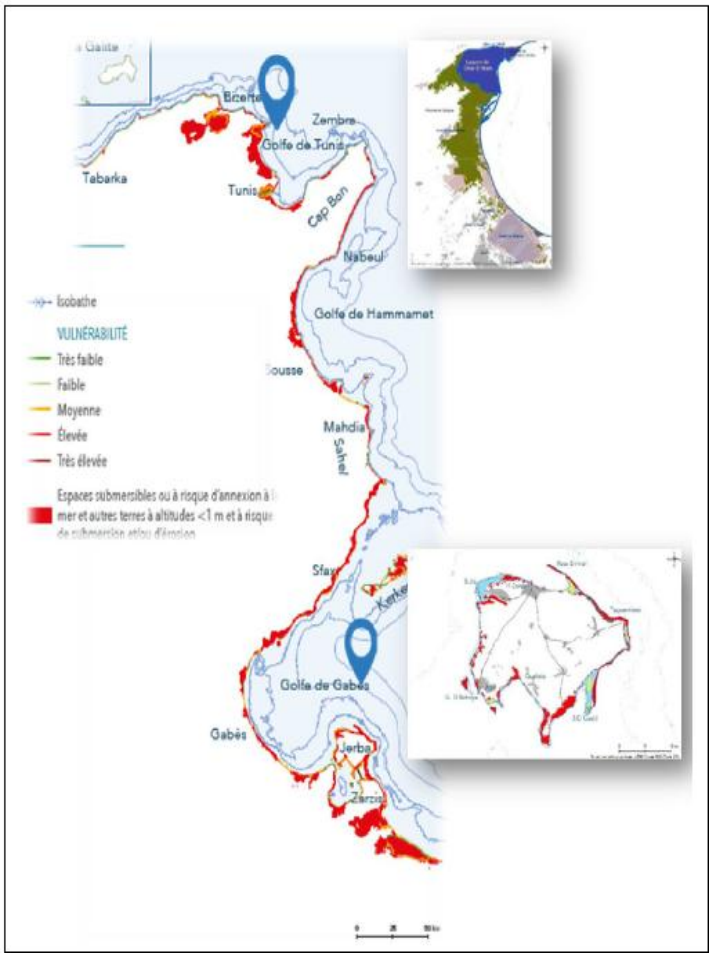

هشاشة السواحل التونسية من خطر ارتفاع مستوى البحر بـ 01 متر و/أو الانجراف البحري

الباب الأول:
الدراسات

1. الدراسات في طور الإنجاز

- دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري ،
- تحيين دراسة حماية الشريط الساحلي بخليج تونس (قمرت-قرطاج) من الإنجراف الساحلي،
- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت ،
- دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم.
- دراسة تحيين مثال التصرف المندمج في منطقة رأس الرمل.
- دراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي.
- دراسة أمثلة إشغال الشواطئ.

الباب الثاني:
الاستصلاح والتهيئة والتثمين

1- دراسة حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية من الانجراف البحري

1. الإطار العام

في نطاق البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة لحماية الشريط الساحلي للمنستير الذي يشهد انجرافا حادا يستوجب التدخل العاجل وذلك بإنجاز الحلول المناسبة لحمايته من هذه الظاهرة.

2. أهداف الدراسة

تتمحور الدراسة حول حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسوسة الى سقانص المنستير وشاطئ القراعية وذلك من الانجراف البحري. ويتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في تقييم الوضع الحالي للشريط الساحلي بالمنستير واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايته من الانجراف البحري.

✓ **محتوى وآجال الدراسة**

حددت الآجال الخاصة بإعداد الدراسة كما يلي:

مدة أربع عشر (14) شهرا بدون اعتبار آجال المصادقة ويتم الإنجاز على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي لمنطقة التدخل وإعداد تصوّرات الحماية: 8 أشهر
- المرحلة الثانية: الدراسة التفصيليّة ودراسة التأثيرات على المحيط: 5 أشهر
- المرحلة الثالثة: الدراسة التنفيذيّة وإعداد ملفات طلب العروض: 1 شهر

وقد حددت آجال المصادقة حوالي ثلاثين (30) يوما لكلّ مرحلة.

✓ **تمويل الدراسة**

يتم تمويل هذه الدراسة عن طريق ميزانية الدولة المخصصة لبرنامج حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بقيمة حوالي 500 ألف دينار.

✓ **تقدم إنجاز الدراسة**

انطلقت الدراسة يوم 11 أكتوبر 2021 و تمت المصادقة على الصيغة النهائية للمرحلة الاولى للدراسة وانطلاق المرحلة الثانية بتاريخ 11 سبتمبر 2023. وتقدر نسبة التقدم المادي بـ **70٪**.

2- دراسة تحيين حلول حماية الشريط الساحلي لخليج تونس من الإنجراف البحري المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:

انظر محور التعاون الدولي

3- دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم

انظر محور التعاون الدولي

4- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت

الإطار والأهداف:

في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت تمت برمجة تهيئة ضفاف بحيرة بنزرت وإحداث كرنيش بمنطقة منزل عبد الرحمان تشرف على تنفيذه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

موقع المشروع

تم اختيار الموقع على ضفاف بحيرة بنزرت بمنطقة منزل عبد الرحمان وذلك في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف المتدخلة والمستفيدة من البرنامج (المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي والهياكل العمومية والسلط الجهوية والمجتمع المدني).

أهداف المشروع

يهدف مشروع دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان إلى:

- تثمين المنطقة الساحلية بمنطقة منزل عبد الرحمان،
- تهيئة فضاء للتنزه،
- تحسين ظروف عيش المواطنين وجودة الحياة،
- تقوية القدرات الوطنية لنشر التقنيات الحديثة لتهيئة المناطق الساحلية،

مكونات المشروع

تشمل مكونات الدراسة العناصر التالية:

1 - دراسة تهيئة فسحة شاطئية بالمنطقة الساحلية بمنزل عبد الرحمان

- تشخيص وتحليل المعطيات ،
- اقتراح سيناريوهات تهيئة ،
- دراسة تفصيلية للمقترح المصادق عليه،

- إعداد ملف طلب العروض.

2- إنجاز أشغال التهيئة وفقا لمخرجات الدراسة.

مدة الدراسة

حددت مدة إنجاز الدراسة بـ 210 يوم دون اعتبار آجال المصادقة على التقارير موزعة كما يلي:

- المرحلة الأولى: التشخيص واقتراح الحلول (120) يوم
- المرحلة الثانية: دراسة مفصلة للحلول التي تم اختيارها (60) يوم
- المرحلة الثالثة: إعداد ملفات طلب العروض (30) يوم

تمويل الدراسة

يتم تمويل الدراسة عن طريق هبة من الاتحاد الأوروبي (آلية الاستثمار للجوار) التي تم إبرامها منذ ديسمبر 2014 وطبقا لاتفاقية التمويل الممضاة بين البنك الأوروبي للاستثمار ووزارة البيئة بتاريخ 2018/01/12

التكلفة:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 550 ألف أورو أما الدراسة فتقدر بـ 50 ألف دينار.

تقدم المشروع:

تم إسناد صفقة الدراسة لمكتب الدراسات MARITEC و قد تم إتمام الدراسة خلال موفى سنة 2022.

***نسبة التقدم المادي للدراسة: 100 %**

تقدم الأشغال:

تم إبرام إتفاقية تجمع بين وزارة الفلاحة والموارد المائية للصيد البحري وتربية الأسماك) ووزارة البيئة (وحدة التصرف حسب الأهداف لبرنامج إزالة التلوث ببحيرة بنزرت) والوكالة وذلك بهدف تجميع الأشغال المتعلقة بتهيئة ميناء الصيد البحري و تهيئة فسحة شاطئية في طلب عروض موحد تتولى متابعة تنفيذه ووزارة التجهيز و الإسكان (الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية) بالتعاون مع مكتب متابعة.

تم نشر طلب العروض عدد 2023/35 بداية من يوم 03 نوفمبر 2023 وقد حدد آخر أجل لتقديم العروض يوم 21 ديسمبر 2023 على الساعة 10:30 صباحا على أن يتم ابرام الصفقة مع المقاولة خلال سنة 2024 لتتواصل إلى حدود سنة 2027 على مدى 28 شهر.

5- دراسة أمثلة إشغال الشواطئ:

في نطاق البرنامج الوطني لحماية وتهيئة الشريط الساحلي، برمجت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي دراسة تهيئة أمثلة إشغال الشواطئ للحد من الضغوطات الكبيرة التي تشهدها الشواطئ التونسية من حيث عدد المنتصبين والمستغلين لهذا الفضاء الحساس حسب مقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري حيث:

يتم إعداد أمثلة إشغال الشواطئ ومراجعتها من قبل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وذلك بالاعتماد على دراسات تقييمية للوسط الطبيعي لأجزاء الملك العمومي البحري المعنية وأوجه التصرف فيها بهدف تحديد المواقع القابلة للاستغلال في إطار الإشغال الوقتي. وقد تم سنة 2022 الإنتهاء من دراسات أمثلة إشغال الشواطئ التالية:

- ولاية بن عروس: شواطئ رادس والزهراء وحمام الأنف.
- ولاية نابل: شواطئ تاكلسة والهوارية ومنزل تميم ومنزل حر وقربة وتازركة ونابل.
- ولاية سوسة: شواطئ حمام سوسة وشط مريم وطنطانة وبوفيشة.
- ولاية المنستير: شواطئ المنطقة السياحية والنخيل والفالاز والقراعية.
- ولاية المهدية: شواطئ المنطقة السياحية بالمهدية ورجيش وسلقطة.
- ولاية أريانة: شواطئ قلعة الأندلس.
- ولاية مدنين: شواطئ جزيرة جربة.

كما تم إرسالها إلى وزارة السياحة والبلديات المعنية عن طريق سلطة الإشراف للمصادقة عليها لاستصدار قرار من الوزير المكلف بالبيئة في شأنها.

وقد تم مواصلة العمل خلال سنة 2023 على رفع التحفظات المسجلة واستحثاث عملية استصدار القرارات اللازمة.

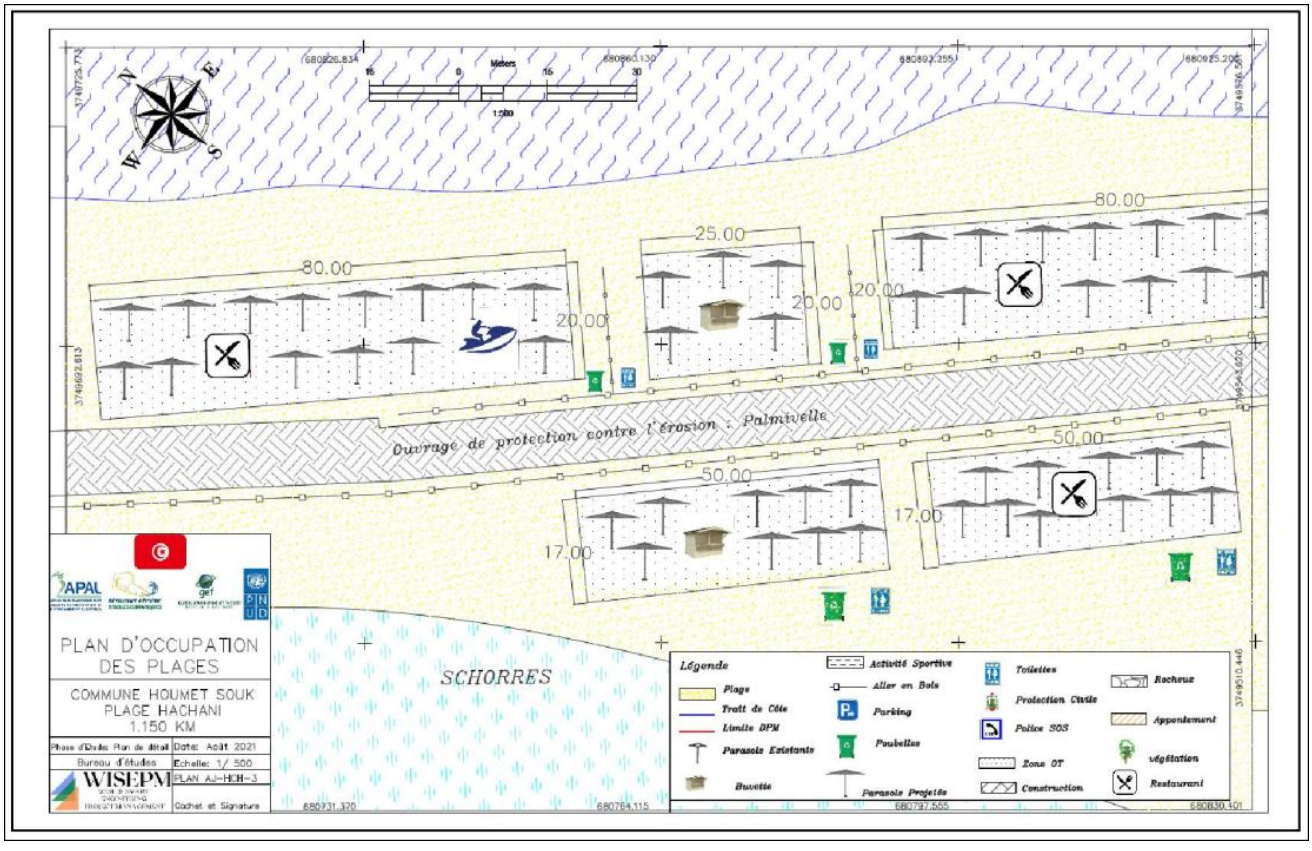

6- تحسين وتجميل الواجهات البحرية - الفسح الشاطئية

دأبت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على معاضدة مجهود البلديات والمجالس الجهوية لتحسين الواجهات الساحلية بهدف النهوض بجودة الحياة وتحسين ظروف العيش إلى جانب توفير فضاء ترفيهي عائلي يساهم في تطوير السياحة الداخلية والخارجية.
وتندرج مشاريع الفسح الشاطئية ضمن البرنامج الوطني للفسح الشاطئية الذي تسعى الوكالة إلى تجسيمه بالتنسيق مع البلديات وذلك في شكل مساهمة مالية ومساعدة فنية.
ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تهيئة وتثمين المناطق الساحلية المتاخمة للشواطئ،
- حماية الملك العمومي البحري من التجاوزات المتأتية من الضغط العمراني،
- تجميل الواجهات البحرية للمدن الساحلية،
- خلق فضاءات إضافية للتنزه والترفيه،
- تحسين إطار عيش المواطن بصفة عامة.

خلال سنة 2023 تمت مواصلة إنجاز أشغال الفسح موضوع إتفاقيات تمويل ابرمت منذ سنة 2021 ومتواصلة خلال سنة 2022 متمثلة خاصة في بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من الولايات الساحلية حيث شملت الفسحة الشاطئية بحمام الشط و الفسحة الشاطئية بتبلبو(50 ألف دينار) و شاطئ كتانة (50 ألف دينار) والفسحة الشاطئية بالمطوية (40 ألف دينار) بالإضافة إلى المساندة الفنية في الفسح التالية: جربة ميدون ، جربة أجيم (الدار البيضاء و الشيخ يحي)، بنقردان ، جرجيس (الأميرة)، جرجيس الشمالية (حسي الجربي ، الأوماريت ، الرصيفات) ، حمام الأنف ، ملولش ،قصيبة المديوني، صيادة ،رادس، والمهدية .
كما قامت الوكالة بإبرام إتفاقية تمويل مع عدد من البلديات التي تعهت الوكالة في مساندتها مثل الفسحة الشاطئية جربة حومة السوق بمبلغ 30 ألف دينار والفسحة الشاطئية بالعالية بمبلغ 4 ألف دينار والفسحة الشاطئية بقابس بمبلغ 100 ألف دينار و الفسحة الشاطئية بمنزل جميل بمبلغ 20 ألف دينار .

كما قامت الوكالة خلال سنة 2023 على إعداد دليل إجراءات يضمن أكثر شفافية و أكثر توازنا بين مختلف البلديات الساحلية وفق معايير فنية موضوعية للحصول على المساندة المالية و الفنية اللازمة.

7- برنامج التنظيف الآلي للشواطئ

في إطار أشغال التنظيف الآلي للشواطئ تم إبرام صفقة إطارية على امتداد 03 سنوات (2023-2024-2025) لستة أقساط وذلك بكلفة 8,1 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية القصوى و5,1 مليون دينار سنويا بالنسبة للكمية الدنيا.

التمويل : 40% عن طريق وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و60% عن طريق صندوق حماية المناطق السياحية.

انطلقت الأشغال يوم 21 جوان 2023 وتواصلت إلى حدود 30 سبتمبر 2023 في أغلب الجهات، وقد شملت أشغال غربلة وتمشيط الرمال 132 شاطئا.

الباب الثالث:
التصرف في المنظومات البيئيـة الساحليـة و البحرية

في إطار التصرف في المساحات المحمية البحرية والساحلية بهدف الحفاظ على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي وضعت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة برنامجا لإحداث محميات بحرية وساحلية تشمل عدة مناطق، منها أرخبيل جالطة وزمبرة وقوريا وطبرقة وأرخبيل قرقنة ومنطقة كاب نيقرو وجزر الكنائس وسيدي علي المكي وراس الرمل...
ويشتمل هذا البرنامج على:

- تطوير القانون الإطاري للمحميات البحرية والساحلية والعمل على تطبيقه.
- وضع منهجية عمل لإحداث وتطوير المحميات البحرية والساحلية.
- إعداد الدراسات الفنية لتشخيص المناطق المعنية ودراسات أمثلة التصرف المتعلقة بتحديد فضاءات التدخل والتهيئة والتصرف الخاصة بكل محمية.
- إعداد طلبات التمويل لإنجاز البرنامج.
- إنجاز الأنشطة والأشغال المتعلقة بتنفيذ أمثلة التصرف.

في سنة 2017 وبقرار من السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة أحدث المجلس الوطني للمحميات البحرية والساحلية الذي عقد اجتماعه الأول بتاريخ 12 جوان 2017 برئاسة السيد الوزير. وقد أفضى إلى المصادقة على إستراتيجية إحداث محميات بحرية وساحلية وإلى الشروع في الإجراءات القانونية لإحداث محميات جالطة وزمبرة وقوريا وجزر الكنائس.

وقامت الوكالة خلال سنة 2020 باستكمال الإجراءات اللازمة لانطلاق عملية الاستقصاء حول المناطق الأربعة المصادق عليها من طرف المجلس الوطنى للمناطق المحمية البحرية والساحلية.
حصلت الوكالة خلال سنة 2021 على تقارير المفوضين الباحثين الخاصة بمناطق أرخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرته وجزر قوريا وجزر الكنائس مصادق عليها من ولاة المناطق التابعة لها وهى على التوالي ولايات بنزرت ونابل والمنستير وصفاقس.
وعليه تم عقد الاجتماع الثانى لمجلس المحميات البحرية والساحلية بتاريخ 19 جويلية 2022 برئاسة السيدة وزيرة البيئة. وتم خلاله عرض نتائج عمليات الاستقصاء الخاصة بكل منطقة والمصادقة من طرف أعضاء المجلس على اصدار قرارات تسمية المساحات المحمية البحرية والساحلية أرخبيل جالطة وأرخبيل زمبرة وزمبرته وجزر قوريا وجزر الكنائس.

كما انعقد بتاريخ 21 جويلية 2023 الاجتماع الثالث للمجلس الوطنى للمساحات المحمية البحرية والساحلية، وذلك تحت إشراف وزيرة البيئة، السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي .

وقد تواصل تنظيم الزيارات :

- بمحمية جالطة بالشراكة مع ولاية بنزرت ومنطقة الحرس الوطني ببنزرت وذلك فى إطار لجنة تترأسها ولاية بنزرت.
- بمحمية زمبرة بالشراكة مع الإدارة العامة للغابات وولاية نابل ومنطقة الحرس الوطني بسيدي داود والهوارية.
- بمحمية قوريا وجزر الكنائس بالشراكة مع السلطات المعنية.

هذا وتم خلال سنة 2023:

- مواصلة التصرف الميداني في جزر قوريا ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في أرخبيل جالطة ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في أرخبيل زمبرة ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.
- مواصلة التصرف الميداني في جزر الكنايس ومتابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية والحيوانية.

كما انطلقت الوكالة في انجاز دراسة تحيين مثال التصرف المندمج في منطقة رأس الرمل بجربة في 12 جوان 2023 وحيث تمت المصادقة على المرحلة الأولى منها "التقييم والتشخيص" والانطلاق في انجاز المرحلة الثانية "تحيين وانجاز مثال التصرف".

- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل جالطة
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لجزر قوريا
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لجزر الكنايس
- عقد اجتماع اللجنة المحلية لدعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل زمبرة وزمبرته
- مواصلة الزيارات الميدانية للمساحات المحمية البحرية والساحلية، أرخبيل جالطة وأرخبيل زمبرة و جزر الكنايس وجزر قوريا وجزر قرقنة و رأس الرمل.
- الشروع في مسح اقتصادي واجتماعي حول الصيد في المساحة المحمية البحرية والساحلية لارخبيل جالطة

- كما تم إبرام صفقة لاقتناء مركب مجهز بحجرة ومحركين خارجيين الممول في إطار مشروع "التّصرف المبني على النّظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحريّة في إطار إحداث شبكة للمساحات المحميّة البحريّة والساحليّة بشمال تونس" على اثر نشر طلب العروض وتقييم العروض الواردة على الوكالة فى الآجال.
وقد تمت صناعة المركب على أن يقع تسليمه بعد الانتهاء من اتمام الإجراءات اللازمة وذلك خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.

- تم نشر طلب العروض الخاص بأشغال بناء كشك خشبي بطبرقة وفتح الظروف وعرض تقرير الفتح والتقييم على أنظار لجنة الشراءات المبسطة الخاصة بالوكالة وإعلانه غير مثمر.
- على اثر ذلك شرعت الوكالة في تحيين الضوابط المرجعية الخاص بأشغال بناء كشك خشبي بطبرقة.
- تم نشر الاستشارة الخاصة بمهمة مراقبة انجاز أشغال بناء كشك خشبي بطبرقة وفتح الظروف وعرض تقرير الفتح والتقييم على أنظار لجنة الشراءات الخاصة بالوكالة التي أعلنته غير مثمر.

- نشر استشارة لاختيار مراقب حسابات خاص بمشروع "التّصرف المبني على النّظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحريّة في إطار إحداث شبكة للمساحات المحميّة البحريّة والساحليّة بشمال تونس" وإمضاء اتفاقية مع مكتب مختص للقيام بالعمل المطلوب.

- تكثيف المشاورات مع وزارة الدفاع الوطني ممثلة في جيش البحر والإدارة العامة للأشغال حول النظر في إمكانية التعاون قصد إعادة تهيئة بعض المباني بجزيرة زمبرة قصد تحسين ظروف العيش فيها أثناء المهمات بالنسبة لفريق الوكالة وخبراءها وشركائها وكذلك ممثلي وزارة الدفاع المتواجدين على عين المكان.ومن المنتظر أن يتم إمضاء اتفاقية في الغرض في بداية سنة 2024.

- انطلاق المتابعة العلمية لعدد من النباتات والحيوانات بمحمية رأس الرمل بالتعاون مع جمعيات محلية حظيت تمويلات أجنبية .
- إبرام اتفاقية بين الوكالة والصندوق المتوسط MedFund (المعروف سابقًا باسم جمعية التمويل المستدام للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط) وجمعية القراطن للتنمية المستدامة والثقافة والترفيه لدعم التصرف في المحمية البحرية والساحلية للجزيرات الشمالية لقرقنة .
- تنظيم العديد من الورشات الافتراضية حول متابعة بعض الأصناف من النباتات والحيوانات.

- المشاركة في تنظيم وتنشيط العديد من الأيام والحملات التحسيسية حول أهمية المساحات المحمية البحرية والساحلية والتعريف بالعديد من الكائنات المحمية والمهددة بالانقراض بالبحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع الجمعيات المحلية.
- إعداد كراس الشروط الخاص بدراسة تحيين مثال التصرف المندمج في أرخبيل جالطة على أن يقع الإعلان عن المنافسة الخاصة خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.

- إعداد كراس الشروط الخاص بانجاز أشغال تزويد وتركيب نظام فوتوضوئي ذاتي في المحمية البحرية والساحلية أرخبيل جالطة على أن يقع نشر الاستشارة خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.
- إعداد كراس الشروط الخاص بانجاز فيلم وثائقي على المحميات البحرية والساحلية بشمال تونس على أن يقع نشر الاستشارة خلال الثلاثي الأول من سنة 2024
- الاتفاق مع وزارة الدفاع الوطني على انجاز الخرائط الرسمية للمساحات المحمية البحرية والساحلية بالبلاد التونسية أرخبيل جالطة وزمبرة وقوريا وجزر الكنائس.
- إعداد نسخة أولى من أوامر إحداث المساحات المحمية البحرية والساحلية أرخبيل جالطة، أرخبيل زمبرة وزمبرته، جزر قوريا وجزر الكنايس في انتظار استكمال انجاز وإصدار الخرائط الرسمية الخاصة بها .
- نشر استشارة لانجاز أشغال صنع وتركيز ابواب ونوافذ حديدية لتأمين منزلين على جزيرة جالطة يستغلهما فريق التصرف في المحمية للإقامة أثناء المهمات الميدانية وقد تم ابرام اتفاقية في الغرض مع شركة؟ لانجاز الأشغال.

المتابعة الإيكولوجية

- متابعة أصناف نادرة مهددة بالانقراض من الطيور في أرخبيلي جالطة وزمبرة وجزر قوريا والكنايس.
- متابعة تعشيش السلحفاة البحرية بأرخبيل قوريا بالمنستير والسهم الرملى راس الرمل بجربة وشاطئ الزوارع من ولاية باجة.
- متابعة توافد الزائرين بكل من أرخبيل قوريا وجالطة وزمبرة والكنايس.
- متابعة معشبات البوزيدونيا بالمناطق المتاخمة لارخبيل جالطة
- متابعة أنواع من الطيور بجزر الكنايس بالتعاون مع جمعية تواصل الأجيال
- مواصلة التعاون مع البحارة في كل من قوريا وقرقنة وشاطئ الزوارع وسواحل جربة لإنقاذ السلاحف البحرية ومتابعة تعشيشها
- متابعة الحوتيات بكل من خليج تونس والحمامات.
- القيام بدورة تكوينية للشروع في البحث عن أماكن تواجد فقمة الراهب المتوسطية بأرخبيل جالطة وجزر كاني

الباب الرابع:
رصد ومتابعة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية

يمثل المرصد الجهاز الديناميكي لجمع وتخزين ومعالجة ونشر البيانات والمعلومات الجغرافية والهيدروديناميكية والفيزيوكيميائية والرصد الجوي للشريط الساحلي وللوسط البحري والرصد بصفة منتظمة ومتواصلة وذلك بهدف المراقبة المستمرة للمنظومات الإيكولوجية الساحلية في إطار المساعدة على أخذ القرار في مجال حماية وتهيئة الشريط الساحلي وبالخصوص المتابعة والتصدي للمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية.

دراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي

تم بتاريخ 27 اكتوبر 2023 المصادقة على الصيغة النهائية للمرحلة الثانية للدراسة من قبل أعضاء لجنة قيادة المشروع و المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وتم الانطلاق في انجاز المرحلة الثالثة للدراسة بتاريخ 20 نوفمبر 2023.
وبالتالي تقدر نسبة التقدم المادي:% 80.

وللتذكير فقد تم إبرام الصفقة المتعلقة بدراسة التحديد الجغرافي للشريط الساحلي التونسي مع مجمع مكتبي الدراسات SOTUEC-ARCHIPLAN بتاريخ 12 أفريل 2021.
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفضاء الجغرافي للشريط الساحلي التونسي من خلال إعداد خرائط موضوعية تعتمد على تقاطع جميع المعطيات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية والمناخية وغيرها للشريط الساحلي ومن ثم إصدار النصوص القانونية الضرورية لتحديد الشريط الساحلي.
وتبلغ التكلفة الجملية للدراسة 467.487 ألف دينار بإحتساب الآداء على القيمة المضافة.

الباب الخامس:
التصرف في الملك العمومي البحري

يشمل التصرف في الملك العمومي البحري عمليات المراقبة الميدانية ومتابعة إسناد رخص الإشغال الوقتي وسحبها والمتابعة الفنية للزم وتسوية الوضعيات العقارية القابلة لذلك وفق التشريع الجاري به العمل.
والملاحظ أن سنة 2023 تميزت بصدور القرار المشترك لوزراء المالية والفلاحة والموارد المائية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والبيئة المتعلق بضبط قاعدة وطريقة احتساب ومراجعة المعلوم السنوي للإشغال الوقتي للملك العمومي البحري وذلك بتاريخ 30 جانفي 2023، الذي أدخل حركية على استخلاص المعاليم والرفع من قيمتها لتكون مواكبة للتطور الاقتصادي وتضمن المعادلة المالية لموارد الدولة مقابل الاشغال الوقتي لأجزاء هذا الملك العام.

والجدير بالذكر أنه تبعا لصدور القرار المذكور تولت الوكالة سنة 2023 عقد جلسات عمل لضبط منهجية التنسيق مع المصالح المختصة وقد تم تخصيص جلسة مع مصالح وزارة المالية لتحديد كيفية تثقيل المعاليم والتواصل مع القباضات المالية، في حين خصصت جلسة أخرى لتحديد كيفية التعامل مع المصالح الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في ما يتعلق بالحالات المعنية بإجراءات الاختبارات وطريقة وإجراءات تضمينها بالترخيص.

ومن جهة أخرى وبخصوص موضوع المخالفات القديمة القائمة في تاريخ إحداث الوكالة والتي تستدعي معالجتها والعمل على تسويتها وفق التراتيب الجاري بها العمل، فقد تولت الوكالة إعادة عرض الملف على أنظار اللجنة المكلفة بتسوية وتصفية الوضعيات وعقد اجتماعات في الغرض إلا أنه من حيث النتائج لم يتم تسجيل تقدم في هذا الشأن حيث اعتبرت اللجنة المذكورة أن الوضعيات العقارية المعقدة والتي تتصف بقيام المخالفين بإدخال إضافات والتوسع في المساحات تستدعي مراجعة التشريع الحالي في إطار منظومة قانونية متكاملة.

وفي هذا الإطار وبالتنسيق مع سلطة الإشراف تم الانطلاق في وضع مبادرة تشريعية تهدف لرسم تصورات شاملة تتطابق مع التوجهات الواردة بمشروع مجلة البيئة وتقوم على مراجعة بعض أحكام القانون المتعلق بالملك العمومي البحري في الجانب المتعلق بمعالجة المخالفات وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإسناد عقود اللزمات فضلا عن مراجعة الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المؤرخ في 20 ماي 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

وللإشارة وبخصوص تجاوز الإشكال المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23 من الأمر المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري ، تم خلال سنة 2023 إصدار أمر عدد 661 لسنة 2023 مؤرخ في 20 أكتوبر 2023 يتعلق بالتمديد المؤقت والاستثنائي في مدة تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري، الذي نص بفصله الأول على أنه يمدد بصفة مؤقتة واستثنائية تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري التي تنتهي مدة صلوحيتها خلال سنة 2023 وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

وبخصوص النشاط الخاص بمراقبة الملك العمومي البحري يمكن تقديم البيانات التالية:

1. أعوان المراقبة

يبلغ عدد الأعوان المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي والمحلفين 24 عون محلف وذلك بقطع النظر عن أعوان مراقبة الشواطئ الذين يتولون القيام بالمعاينات الميدانية والتبليغ عنها، علما أن تحرير المحاضر الرسمية تكون من قبل الأعوان المحلفين.
ويستخلص أن مهمة تحرير المحاضر الرسمية في عهدة الأعوان المحلفين وعددهم 24 تتوزع على أجزاء الملك العمومي البحري بخط يتجاوز 1300 كلم أي بمعدل عون محلف عن كل 55 كلم وهي مساحة شاسعة يصعب تغطيتها عمليا مما يستدعي توفير الدعم البشري اللازم لضمان أداء المهمة على أحسن وجه.

توزيع الأعوان بالفروع الجهوية

الفروع الجهوية	العدد الجملي للأعوان	رئيس الفرع وأعوان المراقبة	الأعوان المحلفون
الفرع الجهوي بتونس واريانة	4	4	1
الفرع الجهوي ببن عروس	2	2	1
الفرع الجهوي ببنزرت	7	4	2
فريق المراقبة بباجة وجندوبة	3	3	3
الفرع الجهوي بنابل	9	6	4
الفرع الجهوي بسوسة	5	3	3
الفرع الجهوي بالمنستير	5	2	1
الفرع الجهوي بالمهدية	6	4	3
الفرع الجهوي بصفاقس	5	4	2
الفرع الجهوي بقابس	6	3	1
الفرع الجهوي بمدنين	3	3	3
المجموع	**55**	**38**	**24**

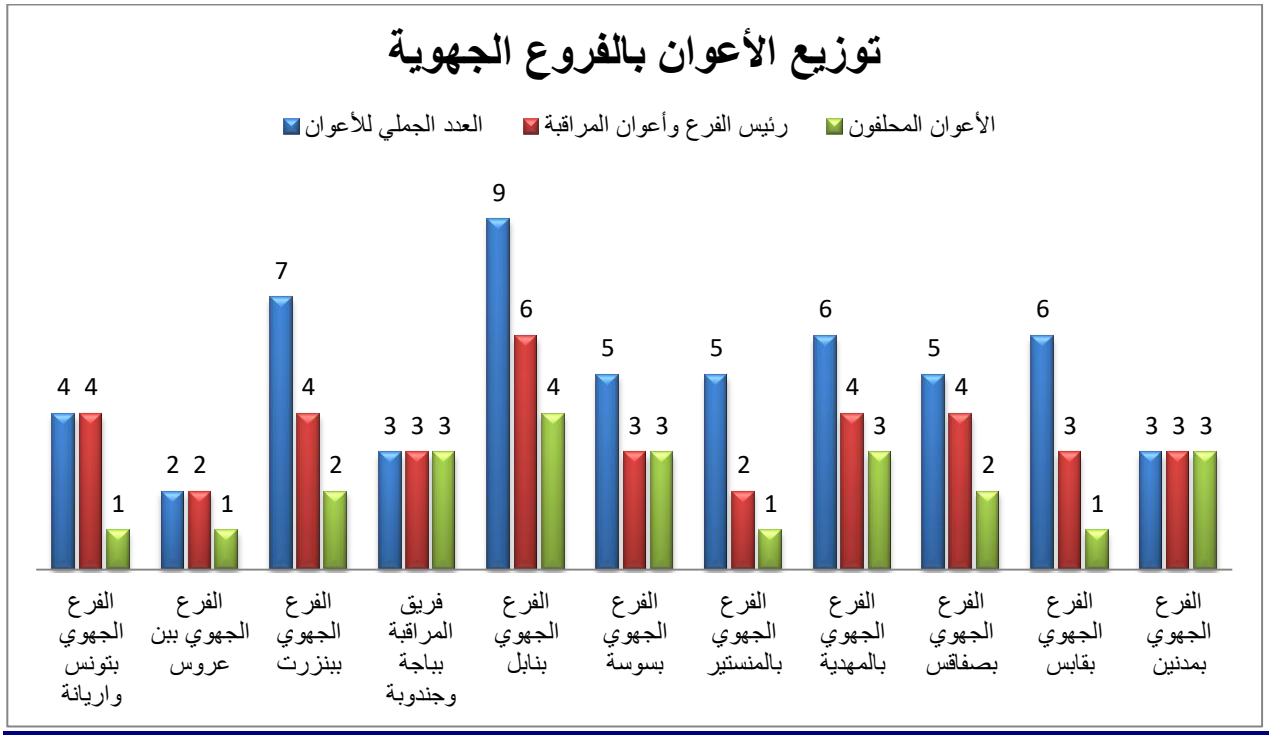

3. الإشغال الوقتي

تم خلال سنة 2023 النظر في عدد 1429 مطلب ترخيص في الإشغال الوقتي من قبل اللجنة الاستشارية علما أنه ومقارنة بسنة 2022 فقد سبق عرض 1265 مطلب.
ويبلغ العدد الجملي لتراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري سارية المفعول خلال سنة 2023 عدد 1845 ترخيصا.

والملاحظ أن منح التراخيص تسبقه عدة إجراءات من بينها عرض الملفات على اللجنة الاستشارية لتراخيص الإشغال الوقتي والتي بلغت عدد اجتماعاتها 78 جلسة خصصت للنظر في مطالب بعنوان سنة 2023، مسجلة بذلك تطورا هاما في عدد الجلسات مقارنة بسنة 2022 التي كانت 45 جلسة، وهو ما يفسر تطور نسق عدد المطالب التي ترد على الوكالة.

وللإشارة فإنه خلال سنة 2023 تم إسناد عدد 287 ترخيص في الإشغال الوقتي.
هذا كما صدر عدد 14 قرار سحب تراخيص بعد التنبيه على الشاغلين المعنيين لتدارك الوضعية ولم يقوموا بإزالة التجاوزات في الآجال المحددة.

جدول إحصائيات تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري لسنة 2023

الولاية	عدد التراخيص المسندة سنة 2023	عدد التراخيص المسحوبة سنة 2023
تونس	45	0
اريانة	0	0
بنزرت	8	0
نابل	34	0
سوسة	15	0
المنستير	37	5
المهدية	34	2
قابس	7	0
صفاقس	18	3
جندوبة	37	0
مدنين	35	2
باجة	17	2

العدد الجملي للتراخيص	المسندة سنة 2023 : 287	المسحوبة سنة 2023: 14

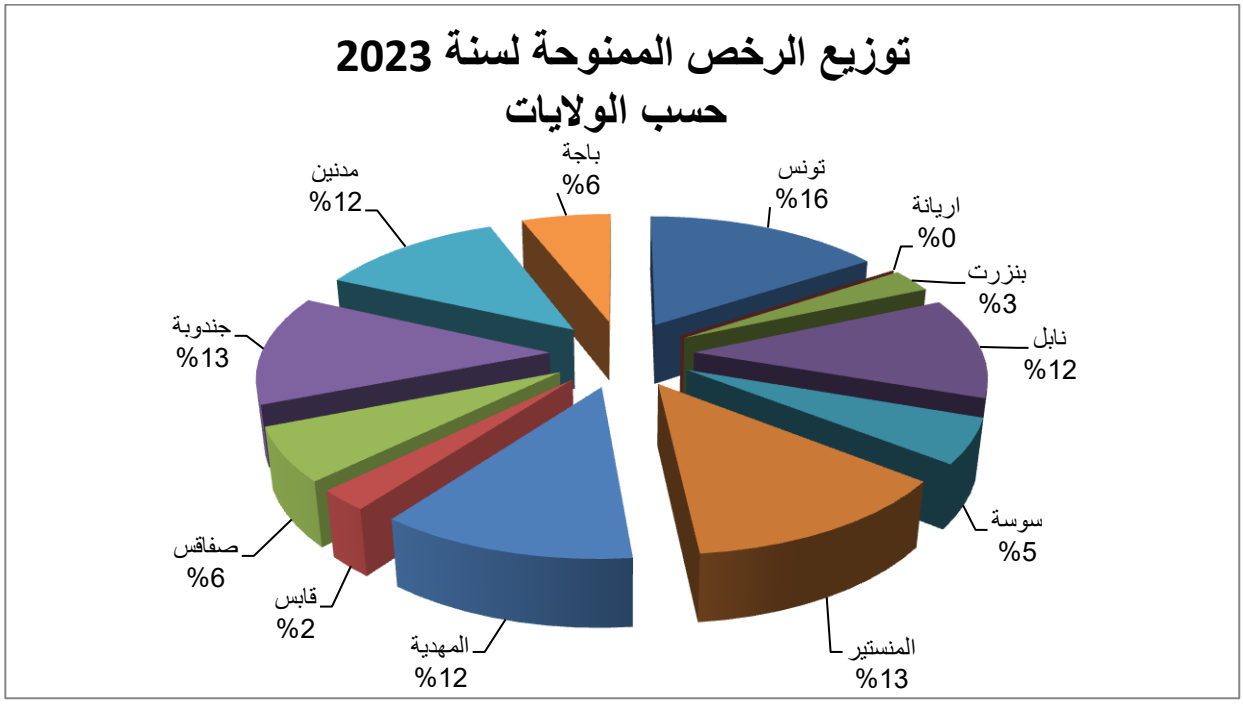

3. اللزم

بلغ عدد اللزم في طور الاستغلال إلى موفى ديسمبر 2023 اثنا عشر (12) لزمة:

- لزمة الميناء القديم بنزرت
- لزمة بحيرة تونس
- لزمة بلدية طبلبة (المنستير)
- لزمة سبخة حلق المنجل (سوسة)
- لزمة شط القراقنة (صفاقس المدينة)
- لزمة كاب 3000 (المارينا الجديدة ببنزرت)
- لزمة كوتيزال (سباخ الملح)
- لزمة مأوى بمارينا الحمامات
- لزمة مارينا الحمامات
- لزمة مارينا القنطاوي
- لزمة مارينا المنستير
- لزمة سودبوتاس.

تم خلال سنة 2023 فسخ اللزمة المتعلقة باستغلال بحيرة إشكل بعد صدور قرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري القاضي بسحب ترخيص استغلال بحيرة إشكل في 24 جانفي 2023 نظرا لتوقف تنفيذ الشركة المستغلة لالتزاماتها المالية ولتفاقم ديونها المتخلدة بذمتها تجاه خزينة الدولة ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

4. مراقبة الملك العمومي البحري

تم خلال سنة 2023 معاينة عدد 1083 مخالفة بالملك العمومي البحري وهو رقم متقارب مع عدد المخالفات المسجلة سنة 2022 حيث بلغ العدد 1079.

هذا وقد حرّرت في شأن المخالفين محاضر بحث مخالفات من قبل مصالح الوكالة ومصالح حرس السواحل أو بصفة مشتركة، أحيلت إلى السادة وكلاء الجمهورية بالإضافة إلى مراسلة السلط الجهوية (الولاية والمعتمدية والبلدية) والإدارات الجهوية للتجهيز وأملاك الدولة والشؤون العقارية وكذلك المكلف العام بنزاعات الدولة قصد تمثيل الوكالة في الدعاوي القضائية المرفوعة ضدّ المخالفين.

والملاحظ أن رفع المخالفات أصبح يعتمد بالأساس على دوريات مشتركة مع مصالح حرس السواحل وأن عددا من المخالفات يتم رفعها حينيا بفضل هذه الحملات المشتركة والتي يتم خلالها الاستعانة بالسلط الجهوية التي تتولى تأمين رفع التجهيزات وخاصة منها القابلة للفك على غرار المضلات الشمسية وغيرها من التجهيزات.

توزيع عدد المخالفات المسجلة سنة 2023 حسب الولايات :

الولاية	عدد المخالفات المسجلة سنة 2023
جندوبة	70
باجة	34
بنزرت	252
أريانة	16
تونس	50
بن عروس	54
نابل	255
سوسة	22
المنستير	69
المهدية	94
صفاقس	34
قابس	15
مدنين	118
الجملة	**1083**

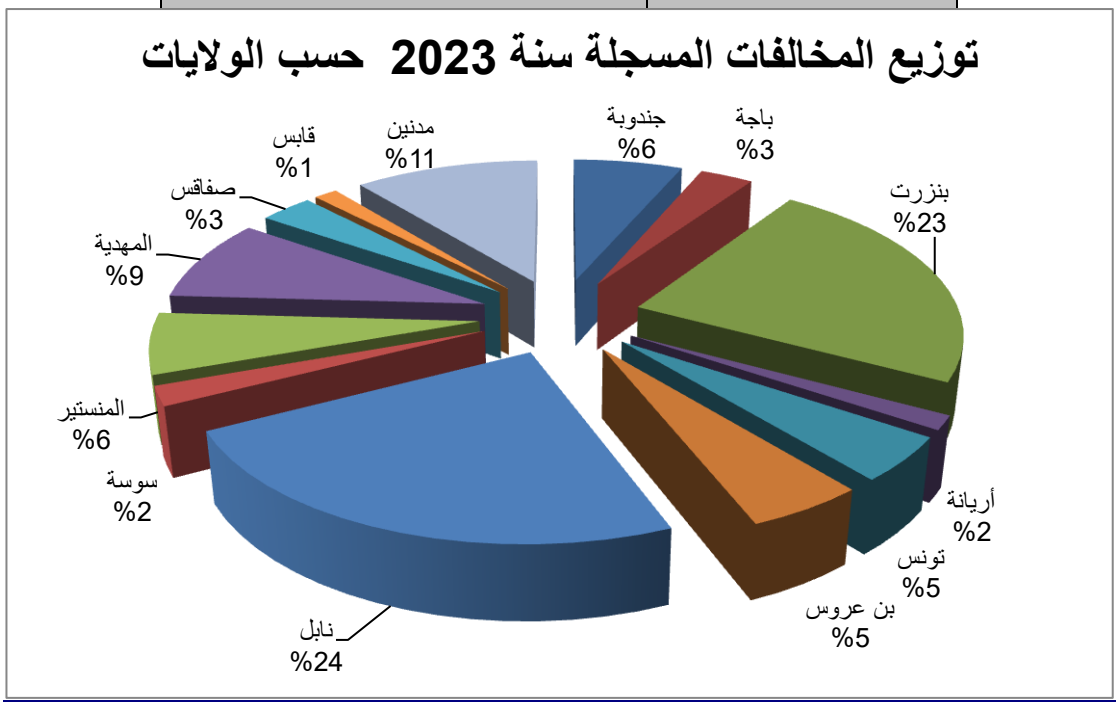

5. قرارات الهدم والإزالة وتنفيذها

يقوم رئيس الفرع الجهوي باقتراح مشروع قرار هدم على السيد والي الجهة و/أو السيد رئيس البلدية المعنية الذي يقوم بدوره بإمضاء هذا القرار وتكليف القوة العامة بتطبيق هذا القرار.

وبالمناسبة فإن عملية الإزالة تختلف حسب الجهات حيث يلاحظ تطور نسبة التنفيذ بالاعتماد على القوة العامة ببعض الجهات في حين يكون هذا الإجراء في حاجة للدعم والتفعيل ببعض الجهات الأخرى.

وبالمناسبة فإنه من بين 340 قرار هدم تم تنفيذ عدد 46 منها بالاستعانة بالقوة العامة وتم كذلك تسجيل إزالة تلقائية شملت 127 حالة.

جدول توزيع عدد الإزالات المسجلة سنة 2023 حسب الولايات :

الولاية	قرار إزالة	الإزالة التلقائية خلال سنة 2023	الإزالة بالقوة العامة خلال سنة 2023
جندوبة	24	20	0
باجة	07	02	0
بنزرت	**164**	6	**43**
أريانة	00	0	0
تونس	02	01	0
بن عروس	0	23	0
نابل	20	**0**	01
سوسة	04	01	01
المنستير	18	09	1
المهدية	68	22	0
صفاقس	33	2	0
قابس	0	1	0
مدنين	0	40	0
الجملة	**340**	**127**	**46**

وبقطع النظر عن هذه المعطيات يمكن استعراض أهم المشاكل المسجلة على المستوى الجهوي كالتالي:

- هناك كميات هائلة من الأعشاب البحرية التي تغزو الشواطئ والتي تستدعي في بعض الأحيان معالجة وضعيتها سواء بتثمين جزء منها وإدراجه بالدورة الاقتصادية للاستعمال التجاري أو التخلص من الأعشاب التي تفقد دورها الطبيعي وهو ما يتطلب وضع نص تشريعي للسماح في التصرف فيها بصفة قانونية.

ومثل ذلك ما تشهده شواطئ ولاية بن عروس وخاصة شاطئ حمام الأنف (الكمية 12الف م^3) وشاطئ حمام الشط بكمية (7 ألاف م^3) وشواطئ البولينق وتاقرماس بجربة والعقلة وبني فتايل بجرجيس.

- ضرورة تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري بعديد المناطق ووضع علامات التحديد من ذلك وعلى سبيل المثال فإن أمر التحديد بمنطقة صفاقس المدينة وسيدي منصور يعود لسنة 1912 بالإضافة إلى تسجيل غياب وإتلاف علامات التحديد بكامل المناطق السياحية بجربة وجرجيس جراء العوامل الطبيعية.

- ضرورة العمل على تسوية الوضعيات العقارية على غرار منطقة مدغشقر من ولاية صفاقس، المتمثلة في وجود منطقة صناعية بالكامل مما يستدعي مراجعة حدود الملك العمومي البحري وإخراج هذا الجزء لغاية النظر في توظيفه اقتصاديا وحفظ حقوق الدولة المادية.

- درس وضعية ميناء أجيم حيث يتم استغلال المنطقة لنقل الأشخاص والعربات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

- درس الوضعية المتعلقة بتدخل بعض البلديات الساحلية خاصة بغار الملح ورفراف وشاطئ كوكو من ولاية بنزرت بهدف وضع حد لعملية منح تراخيص في الانتصاب للخواص بطريقة غير قانونية من قبل البلديات المذكورة.

- مشكلة انتصاب البرارك خاصة بولاية قابس التي يفوق عددها 500 براكة (شاطئ المطوية وشاطئ غنوش)

- مشكلة انتصاب البرارك بولاية مدنين حيث يبلغ عدد البرارك المقامة من المواد الصلبة حوالي 234 براكة تستغل في جلها من طرف البحارة بالمنطقة (شواطئ جليج والقالة وقلالة من معتمديات حومة السوق وأجيم).

- ضرورة تسوية الوضعيات العقارية المتعلقة باستغلال فضاءات لتربية الأسماك دون عقود لزمة من ذلك استغلال بحيرة تينجة ببنزرت وعدم استكمال المصادقة على عقد اللزمة بأمر بخصوص بحيرة البيبان ووضعية شركة سات تونس وتونيباش من ولاية مدنين .

الباب السادس:
الإعلامية ورقمنة الإدارة

علاوة على اقتناء مستلزمات صيانة أسطول الإعلامية فقد قامت وحدة الإعلامية خلال سنة 2023 بـ:

- تجديد إجازة استعمال منظومة حماية النظام المعلوماتي للوقاية من الفيروسات الرقمية.
- مواصلة متابعة مشروع إنشاء بوابة للمؤسسة (Portail): توفير نظام مركزي في إدارة المحتوى من المعلومات المتعلقة بالوكالة وإمكانية الوصول إلى تطبيقات الإنترنت بما يسهل الوصول إلى المعلومات و التقارير، استمارات المطالب والوثائق الإدارية.

- اعداد الاستشارات اللازمة للاستعمال التدريجي لتطبيقات سير المعاملات (Work flow)"عليسة" وذلك من خلال الانطلاق في إعداد كراس الشروط والتقديرات المالية من شركتي ATI وARCHIMED. كما قاما بعرض منظومة جاد "عليسة" لأعوان الوكالة.
مناقشة العرض المقدم من الناحيتين الفنية والمالية ودرس الخيارين (إما على الـ Cloud أو على الـ serveur dedié).

- مواصلة متابعة الدراسة الخاصة بمسح و تجميع معطيات إحصائية حول مدى جاهزية الإدارات التونسية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استعمالاتها e-gov. مشروع متواصل بتنسيق مع وزارة البيئة.

- في إطار مشروع رقمنة الإدارة تم الانتهاء من إعداد وتركيز المنظومة الخاصة بإجراءات الانخراط بـ CNRPS.

- كما تم الانتهاء من إعداد الضوابط المرجعية الخاصة بالمنصة الرقمية للتصرف بالملك العمومي البحري.

الباب السابع:
التعاون الدولي

1- 1 برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي :

يشكو الشريط الساحلي التونسي من عديد الضغوطات الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية (سياحية وصناعية)، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وتواتر العواصف بأكثر حدة حيث من المتوقع أن يرتفع مستوى البحر بين 30 و50 صم بحلول سنة 2050.

كل هذه العوامل تسببت في اضطراب التوازنات البيئية الساحلية مثل الشواطئ الرملية والتي يقدر طولها بحوالي 670 كلم. وقد ترتب عن هذا الاختلال بروز ظاهرة الإنجراف البحري الحاد على طول حوالي 300 كلم من السواحل الرملية التونسية.

في إطار حماية واستصلاح الشريط الساحلي وللحدّ من ظاهرة الانجراف البحري التي تهدد الشواطئ التونسية، تنجز وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الانجراف البحري الممول في إطار التعاون المالي التونسي الألماني على النحو التالي:

- **2013-2020:** الإنتهاء من إنجاز مشاريع الحماية من الإنجراف البحري لـ **24 كلم من السواحل وبكلفة تناهز 66,5 مليون دينار** وذلك بكل من قرقنة (11 كلم بكلفة 13 مليون دينار) ورفراف (2 كلم بكلفة 16 مليون دينار) وسوسة الشمالية (4,5 كلم بكلفة 14 مليون دينار) والشريط الساحلي الممتد من سليمان إلى حمام الشط (6,5 كلم بكلفة 23,5 مليون دينار):
  - 75% هبة من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - 25% ميزانية الدولة

- **2018-2023:** الإنتهاء من إنجاز أشغال مشروع استصلاح الكثبان الرملية الساحلية باستعمال التقنيات اللينة بكل من طبرقة والديماس بالمنستير والمهدية وجرجيس على طول **4 كلم وبكلفة تقدر بـ 1 مليون دينار**:
  - 75% هبة من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - 25% ميزانية الدولة

- **2021-2025:** الإنطلاق في إنجاز مشروع حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي بسوسة من الإنجراف البحري **على طول 3 كلم وبكلفة تقدر بـ 23 مليون دينار**:
  - قرض بقيمة 4,5 مليون أورو من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - هبة بقيمة 2 مليون أورو من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - 2,5 مليون أورو ميزانية الدولة.

- مدى التقدم في الإنجاز:

⇐ 2021-2023: **الإنتهاء** من إنجاز الأشغال الصخرية للحماية بكلفة ناهزت 8 مليون دينار.

⇐ 2023-2025: إنجاز أشغال التغذية الاصطناعية للشواطئ بالرمال بكلفة تناهز 15 مليون دينار (من المتوقع إنطلاق الأشغال خلال شهر مارس 2024 حسب البرنامج التقديري).

- **2022-2027:** الإنطلاق في إنجاز المرحلة الرابعة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الإنجراف البحري الممول بـ **24,6 مليون أورو** موزعة على النحو التالي:
  - 75% هبة من المؤسسة الألمانية للتنمية والإعمار KfW
  - 25% ميزانية الدولة

- مكونات المرحلة الرابعة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي من الإنجراف البحري:

✓ دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم: **الدراسة على مستوى المرحلة الأولى (دراسات التشخيص والتقييم واقتراح الحلول)** وتنجز من طرف مجمع مكاتب دراسات المساندة الفنية للبرنامج.

✓ أشغال حماية الشريط الساحلي الممتد من الميناء التجاري بسيدي عبد الحميد سوسة إلى سقانص بالمنستير وخليج القراعية من الانجراف البحري على طول حوالي 16 كلم: **الدراسة على مستوى المرحلة الثانية (الدراسات التفصيلية ودراسة المؤثرات على المحيط للحلول المصادق عليها)** وتنجز عن طريق مكتب دراسات على ميزانية الدولة.

✓ أشغال حماية الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة جربة من الانجراف البحري على طول حوالي 9 كلم: **الدراسة على مستوى المرحلة الأولى (دراسات التشخيص والتقييم واقتراح الحلول)** وتنجز من طرف مجمع مكاتب دراسات المساندة الفنية للبرنامج.

1-1 دراسة لتقييم الوضع بالشريط الساحلي الممتد من بني خيار إلى ياسمين الحمامات واقتراح الحلول لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 30 كلم

الدراسة على مستوى المرحلة الأولى (دراسات التشخيص والتقييم واقتراح الحلول) وتنجز من طرف مجمع مكاتب دراسات المساندة الفنية للبرنامج. وقد انطلقت الدراسة خلال شهر مارس 2023 وقد تم تقديم تقريرالقسط الأول من المرحلة الأولى الخاص بالتشخيص والقياسات الميدانية خلال موفى شهر ديسمبر 2023 على أن يتم استكمال القسط الثاني والمتمثل في تقديم فرضيات التهيئة خلال السداسي الثاني من سنة 2024.

نسبة التقدم المادي للدراسة إلى حدود شهر ديسمبر 2023 : **15%.**

2-1 مشروع حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي بسوسة من الإنجراف البحري على طول 3 كلم وبكلفة تقدر بـ 23 مليون دينار

- مدى التقدم في الإنجاز:

القسط الأول: 2021-2023: **الإنتهاء** من إنجاز الأشغال الصخرية للحماية بكلفة ناهزت 8 مليون دينار.

القسط الثاني: 2023-2025: إنجاز أشغال التغذية الاصطناعية للشواطئ بالرمال بكلفة تناهز 15 مليون دينار(إنطلاق الأشغال خلال شهر مارس 2024 حسب البرنامج التقديري).

القسط الثاني:

- تمويل الأشغال: الجمهورية التونسية (40% ميزانية الدولة) والجمهورية الفدرالية الألمانية (60% عن طريق المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KfW).
- قيمة الأشغال بالنسبة للقسط الثاني حوالي 12 مليون دينار دون اعتبار الأداءات.
- مدة إنجاز الأشغال : 12 شهرا.
- طول الشريط الساحلي الذي سيتمّ حمايته حوالي 3 كلم بجلب و طرح 270 ألف متر مكعب من الرمال.

وقع الإعلان عن طلب العروض لإنجاز أشغال التغذية الاصطناعية بالرمال في جويلية 2022، وكانت نتيجته في نوفمبر 2022 غير مثمر. وبالحصول على عدم الممانعة من الممول **KfW** في شهر ديسمبر 2022 تم اعادة الإعلان على طلب العروض في جانفي 2023.
تم توقيع الصفقة خلال شهر أوت 2023 واستصدار إذن بداية الاشغال في نوفمبر 2023على أن يتم الانطلاق في الأشغال خلال بداية سنة 2024.

Travaux préparatoires

Panneau d'identification du chantier installé en deux exemplaires au niveau des accès

Parc du matériel, aire de stationnement, zone de stockage déchets dangereux, etc…

Tri sélectif des déchets solides avec affiches de sensibilisation sécurité et hygiène

Campagne trimestrielle des essais et analyses des paramètres environnementaux.

2- مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج:

في إطار المساهمة في تمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف بقمرت وقرطاج وحلق الوادي"، أبرمت الجمهورية التّونسيّة إتفاقية قرض مع الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 70 مليون ريال سعودي أي حوالي 56 مليون دينار تونسي (قانون عدد 64 لسنة 2010 مؤرّخ في 28 ديسمبر 2010)، وتبلغ مدة القرض 20 سنة منها 5 سنوات فترة سماح.

هذا، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم صرف إعتمادات القرض المذكور لتمويل مشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج".

إلا أنه بعد قيام مكتب المساندة الفنية للمشروع بتشخيص الوضع البيئي لمنطقة التدخل وتحديد المتغيرات التي طرأت عليها، تبيّن أن الوضعية البيئية في المنطقة قد تغيرت بشكل كبير وأن الضرر البيئي جراء الانجراف البحري قد تفاقم وامتد إلى مناطق محاذية لم تكن متضررة سابقا، مما يستوجب القيام بأشغال ميدانية إضافية ضرورية لتحيين الدراسات الفنية باستعمال النمذجة الرقمية.

وبعد التشاور مع الصندوق السعودي للتنمية تم في أوت 2017 الانطلاق في إجراءات اختيار مكتب دراسات للقيام بدراسة تحيين حلول الحماية من خلال القيام بأشغال ميدانية إضافية تكميلية واستعمال النمذجة الرقمية وذلك قصد تحديد الحلول المناسبة والناجعة لحماية كامل منطقة المشروع.

وعلى هذا الأساس تم خلال الفترة 2020-2023 إنجاز الدراسة التكميلية المتعلقة بـ "تحيين حلول حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بالمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج باستعمال النمذجة الرقمية" بكلفة ناهزت 800 ألف دينار ممولة على ميزانية الدولة.

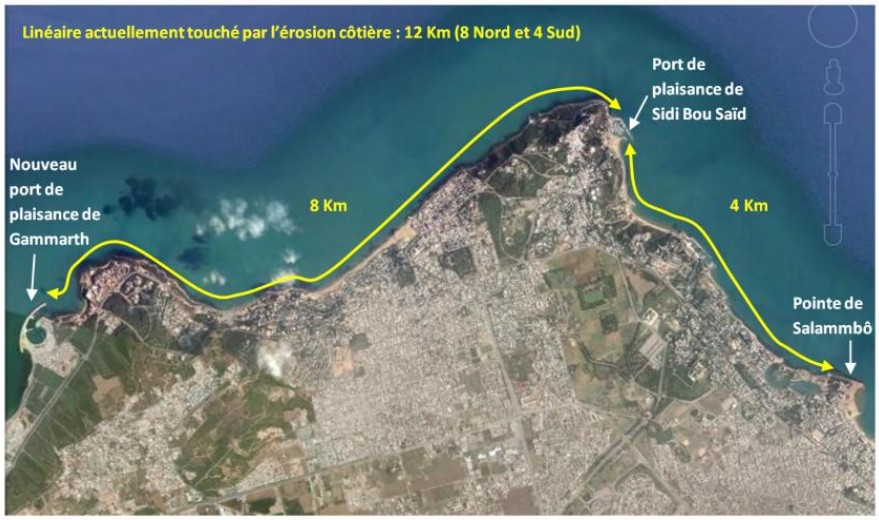

منطقة الدراسة: حوالي 12 كلم (من صلامبو إلى الميناء الترفيهي بقمرت)

هذا، ومن المؤمل نشر طلب عروض الأشغال خلال سنة 2024 وذلك بعد استكمال إجراءات إعادة جدولة القرض المذكور بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية.

3- مشروع"اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص - المنستير وصيانة أربعة عوامات قارة":

- الإطار العام للمشروع: دعم السياسات والأنشطة المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية.
- أهداف المشروع: تجميع المعطيات حول خصوصيات الشريط الساحلي التونسي وتشخيص الوضعية البيئية لهذا الفضاء الهش باستعمال معدات متطورة مجهزة بأنظمة لقيس معطيات الأرصاد الجوية وعلوم المحيطات، وذلك من خلال إرسال البيانات إلى الوكالة عبر تقنية GPRS.
- التمويل:
900 ألف أورو: هبة في إطار التعاون الفني التونسي الإيطالي.
- المدة : 2010-2023
- مدى التقدم في الإنجاز: تم خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2019 اقتناء وتركيز عوامة قارة بمنطقة سوسة - صقانص – المنستير والانطلاق في جانفي 2021 في صيانة أربعة عوامات قارة على امتداد 24 شهرا.

4- مشروع تشجيع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي:

- المنطقة: شبكة المحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (أرخبيل جالطة وطبرقة ورأس نيقرو وأرخبيل زمبرة).
- أهداف المشروع : المساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام للموارد البحرية وإرساء تصرف مبني على المنظومات الإيكولوجية داخل المحميات وبالمناطق المتاخمة لها.
- التمويل:
  * 1 مليون أورو: هبة من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية.
  * 1,350 مليون أورو: ميزانية الدولة.
- المدة : 2014-2022

- تمديد مدة انجاز المشروع حتى شهر ديسمبر 2024 تمت الموافقة من قبل الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية والوكالة الفرنسية للتنمية على التمديد بسنتين(إلى غاية 31 ديسمبر 2024) في آجال إنجاز "مشروع التّصرف المبني على النّظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحريّة في إطار إحداث شبكة للمساحات المحميّة البحريّة والساحليّة بشمال تونس" وذلك من خلال ابرام ملحق للاتفاقية الأصلية

- مدى التقدم في الإنجاز:
  - التقدم المادي: 30%
  - التقدم المالي : 30%

5- مشروع"دعم التصرف التشاركي في المحميات البحرية والساحلية بكل من قوريا وجالطة وزمبرة والكنائس":

- المناطق المعنية بالمشروع : جزر جالطة وزمبرة وقوريا والكنائس وقرقنة.
- أهداف المشروع: دعم التصرف التشاركي لإحداث محميات بحرية وساحلية بالمناطق المعنية بالمشروع.
- التمويل:

* 1,4 مليون أورو: هبة من الصندوق الاستئماني The Med Fund موزعة على النحو التالي:
  - 1,2 مليون أورو: الجمعيات البيئية.
  - 200 ألف أورو: وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

- المدة : 2020-2024
- مدى التقدم في الإنجاز
  - التقدم المادي: 70%
  - التقدم المالي: 70%

سجلت سنة 2023 إبرام اتفاقية جديدة مع الصندوق الاستئماني MedFund وجمعية القراطن للتنمية المستدامة والثقافة والترفيه لدعم التصرف في المحمية البحرية والساحلية للجزر الشمالية لقرقنة.

قام فريق العمل المشترك المتكون من أعضاء عن الوكالة وآخرين عن الجمعيات والخاص بارخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرته وجزر الكنايس وقرقنة بتنفيذ العديد من الأنشطة الخاصة بالمتابعة

العلمية للعديد من الكائنات، وأنشطة التحسيس حول أهمية المساحات المحمية البحرية والساحلية وإعداد بروتوكولات متابعة الأصناف المستهدفة وتنظيم اجتماعات وتظاهرات عبر تقنية التواصل الالكترونى او حضوريا.

6- دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان على ضفاف بحيرة بنزرت

الإطار والأهداف:

في إطار البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت تمت برمجة تهيئة ضفاف بحيرة بنزرت وإحداث كرنيش بمنطقة منزل عبد الرحمان تشرف على تنفيذه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

موقع المشروع

تم اختيار الموقع على ضفاف بحيرة بنزرت بمنطقة منزل عبد الرحمان وذلك في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف المتدخلة والمستفيدة من البرنامج (المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي والهياكل العمومية والسلط الجهوية والمجتمع المدني).

أهداف المشروع

يهدف مشروع دراسة تهيئة فسحة شاطئية بمنزل عبد الرحمان إلى:

- تثمين المنطقة الساحلية بمنطقة منزل عبد الرحمان،
- تهيئة فضاء للتنزه،
- تحسين ظروف عيش المواطنين وجودة الحياة،
- تقوية القدرات الوطنية لنشر التقنيات الحديثة لتهيئة المناطق الساحلية،

مكونات المشروع

تشمل مكونات الدراسة العناصر التالية:

1 - دراسة تهيئة فسحة شاطئية بالمنطقة الساحلية بمنزل عبد الرحمان

- تشخيص وتحليل المعطيات ،
- اقتراح سيناريوهات تهيئة ،
- دراسة تفصيلية للمقترح المصادق عليه،
- إعداد ملف طلب العروض.

2- إنجاز أشغال التهيئة وفقا لمخرجات الدراسة.

مدة الدراسة

حددت مدة إنجاز الدراسة بـ 210 يوم دون اعتبار آجال المصادقة على التقارير موزعة كما يلي:

- المرحلة الأولى: التشخيص واقتراح الحلول (120) يوم

- المرحلة الثانية: دراسة مفصلة للحلول التي تم اختيارها (60) يوم
- المرحلة الثالثة: إعداد ملفات طلب العروض (30) يوم

تمويل الدراسة

يتم تمويل الدراسة عن طريق هبة من الاتحاد الأوروبي (آلية الاستثمار للجوار) التي تم إبرامها منذ ديسمبر 2014 وطبقا لاتفاقية التمويل الممضاة بين البنك الأوروبي للاستثمار ووزارة البيئة بتاريخ 2018/01/12

التكلفة:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 550 ألف أورو أما الدراسة فتقدر بـ 50 ألف دينار.

تقدم المشروع:

تم إسناد صفقة الدراسة لمكتب الدراسات MARITECو قد تم إتمام الدراسة خلال موفى سنة 2022

***نسبة التقدم المادي للدراسة: 100 %**

7- تدعيم تكوين الكفاءات في إطار التعاون الدولي:

في إطار تبادل الخبرات ودعم القدرات في مجال التصرف المستدام في الشريط الساحلي، عرفت سنتي 2022 و2023 قيام 30 إطار بمهمات وتربصات بالخارج وذلك من خلال المشاركة في ملتقيات وندوات وورشات عمل إقليمية ودولية حول التأقلم مع التغيرات المناخية والتصرف في المحميات البحرية وحماية التنوع البيولوجي والوقاية من التلوث البحري.

الباب الثامن:
الاتصال والتوعية والتربية البيئية

1. الندوات والملتقيات والأيام الإعلامية

تم يوم الجمعة 05 جويلية 2023 **امضاء اتفاقية تمويل التصرف المشترك لارخبيل جزر قرقنة** كخامس محمية بحرية وساحلية تونسيةAMCP عن " طريق صندوقMEDFund ".

الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للمساحات المحمية البحرية والساحلية

انعقد بتاريخ 21 جويلية 2023 الاجتماع الثالث للمجلس الوطنى للمساحات المحمية البحرية والساحلية، وذلك تحت إشراف وزيرة البيئة، السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي .

وتم عرض أهم الأنشطة المنفذة فى المساحات المحمية التى انطلق التصرف فيها وهى أرخبيل جالطة وجزر زمبرة وزمبرته وجزر قوريا وأرخبيل الكنايس .

وتتمتع هذه المساحات المحمية بتمويل من الصندوق الاستئمانى للمناطق البحرية المحمية فى المتوسط .

كما تم في التطرّق إلى مدى التقدم فى تمشى اصدار قرارات تسمية المساحات المذكورة واعلام الأعضاء بالاتفاقية الخامسة التي تم امضاءها مع الصندوق والتي تخص دعم التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية بالجزر الشمالية لأرخبيل قرقنة.

تكريم وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي خلال الحفل الذي أشرفت عليه السيدة وزيرة البيئة بمناسبة استكمال مشروع مجلة البيئة.

يوم الجمعة 01 سبتمبر 2023

تم بهذه المناسبة تكريم الأطراف المشاركة من مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة والمنظمات الوطنية والدولية ومكونات المجتمع المدني اللّذين ساهموا خلال جلسات عمل متتالية في اعداد مشروع مجلة البيئة وبلورته وصياغته.

يوم إعلامي حول تطبيق برتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط

يوم الاثنين 6 نوفمبر2023

نظمت يوم الاثنين 6 نوفمبر2023 وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي تحت إشراف وزارة البيئة وبالشراكة مع مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية Pap/Racيوما إعلاميّا حول "ترشيد التصرف في الشريط الساحلي التونسي من خلال تطبيق برتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط."

وقد تولّت السيدة وزيرة البيئة ليلى الشيخاوي المهداوي افتتاح اليوم الإعلامي رفقة كل من السيّدة وزيرة التجهيز والإسكان سارة الزعفراني الزنزري و السيد وزير السياحة محمد المعز بلحسين والسيد المدير العام بالنيابة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي المهدي بن الحاج و السيدة zelijka SKARICICمديرة مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية . Pap/Rac وشارك في اليوم الإعلامي ممثلون عن الوزارات والهياكل العمومية المعنية والجمعيات البيئية ونائبان من مجلس نواب الشعب وخبراء في مجال البيئة وممثلون عن وسائل الإعلام.

وتمثّل هذه التظاهرة الخطوة الأولى نحو الشروع في تطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط الذي صادقت عليه البلاد التونسية في 29 نوفمبر 2022. وقد تمّ بالمناسبة عرض نتائج الدراسة التي أنجزت حول الإطار القانوني التونسي والأولويات المطروحة من أجل ملاءمته مع أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. كما تم التطرق إلى الأدوات الكفيلة بتنفيذ البروتوكول وعرض التجارب المماثلة في المتوسط

Journée d'information
Rationalisation de la gestion du littoral tunisien via la mise en œuvre du Protocole relatif à la Gestion Intégrée des Zones Côtières (GIZC)
Lundi 6 novembre 2023 - Hôtel Marriott-Tunis

انطلاق المرحلة الرابعة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي
يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023

نظمت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023 ورشة عمل بمناسبة الانطلاق في تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي (#PPLT) المندرج في إطار التعاون بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .
وتم خلال الورشة عرض المشاريع التي سيتم إنجازها والمتمثلة في حماية السواحل بين سوسة الجنوبية وصقانس بالمنستير والسواحل الشمالية الشرقية لجزيرة جربة إضافة إلى إنجاز دراسة حماية السواحل الممتدة من بني خيار إلى ياسمين الحمامات. وتبلغ الكلفة الجمليّة لهذه المشاريع حوالي 24.6 مليون أورو بتمويل مشترك بين البنك الألماني للتنمية وإعادة الإعمار (KfW) بمبلغ 18.5 مليون أورو في شكل هبة وبين ميزانية الدولة التونسيّة عن طريق وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بمبلغ 6.1 مليون أورو.
وحضر الورشة فريق وحدة التصرف في المشروع وممثلون عن البنك الألماني للتنمية وإعادة الإعمار وأعضاء مكتب المساندة الفنية للمشروع وممثلون عن السلط الجهوية والمحلية في المناطق المعنيّة بالمرحلة الرابعة من البرنامج.

الانتهاء من الدراسة التكميلية لمشروع حماية المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج من الانجراف الساحلي

يوم الاثنين 4 ديسمبر 2023

استقبل السيد المهدي بن الحاج، المدير العام بالنيابة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، مساء يوم الاثنين 4 ديسمبر 2023 وفدا رفيع المستوى من الصندوق السعودي للتنمية بمناسبة الانتهاء من الدراسة التمكيلية لمشروع "حماية الشريط الساحلي من الانجراف بخليج تونس : المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج" المموّل بقرض من الصندوق السعودي للتنمية.

وقد تم خلال الجلسة عرض نتائج الدراسة التكميلية للمشروع والاتفاق على المراحل القادمة حيث سيتم الانطلاق في إجراءات طلب العروض أشغال الحماية خلال منتصف سنة 2024. وستشمل الأشغال حوالي 12 كلم من الشريط الساحلي على مستوى المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج بكلفة تقدر ب 70 مليون ريال سعودي.

وحضر جلسة العمل ممثلة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وثلة من إطارات الوكالة وأعضاء من مكتب الدراسات .

جلسة عمل مع الجامعة التونسية للنزل
يوم لخميس 07 ديسمبر 2023

استقبل السيد المهدي بن الحاج، المدير العام بالنيابة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، مساء الخميس 7 ديسمبر 2023 السيدة درة ميلاد رئيسة الجامعة التونسية للنزل والفريق المرافق لها. وحضر جلسة العمل ثلة من إطارات الوكالة.
وتمحور اللقاء حول مشاغل النزل المتعلقة باستغلال الشواطئ عبر تراخيص الإشغال الوقتي لأجزاء من الملك العمومي البحري التي تسندها وزارة البيئة وتم النقاش حول سبل العمل التشاركي في المستقبل بهدف حماية واستصلاح المنظومة الشاطئية التي تمثل ثروة بيئية وطنية وركيزة أساسية للسياحة في تونس.

2. التوعية والتربية البيئية:

اكتشاف أوّل عش لسلحفاة بحرية ضخمة الرأسCaretta Caretta"

تمّ في ساعة متأخرة من يوم السبت 22 جويلية 2023 اكتشاف أوّل عش لسلحفاة بحرية ضخمة الرأس Caretta" "Carettaبالمنطقة السياحية بطبرقة .وقد تم اكتشاف العش بعد إشعار من أحد مواطني الجهة تحوّل على إثره فريق من الوكالة على عين المكان لإجراء المعاينة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيض وتأمين عملية التفقيس في أحسن الظروف.

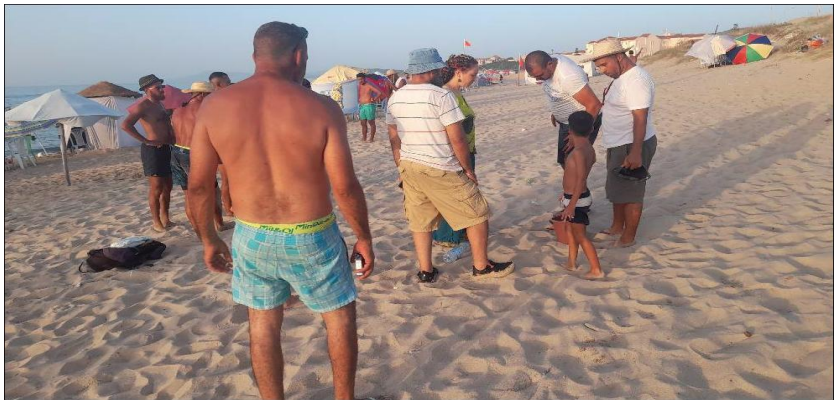

حملة نظافة بشاطئ الزوارع

في إطار مبادرة سنة النظافة وتظاهرة Clean up Beach انتظمت بتاريخ 25 و 26 أوت 2023 حملة نظافة بشاطئ بشاطئ الزوارع تحت إشراف مختلف هياكل وزارة البيئة بالجهة وبلدية نفزة وبمشاركة الكشافة التونسية وعدد من ممثلي مكونات المجتمع المدني

.وقد تخللت الحملة ورشات تحسيسية لتثمين النفايات البلاستيكية وأنشطة ترفيهية متنوعة

3. العلاقات الصحفية

الأربعاء 1 مارس 2023

تدخّل السيد لسعد الدوفاني، مدير التصرف في الملك العمومي البحري والتنسيق بين الجهات في وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، إذاعة موزاييك **بخصوص المعلم التاريخي "قبّة الهواء" بالمرسى.**

الأربعاء 26 جويلية 2023

تدخل السيد مهدي بن حاج، مدير تهيئة واستصلاح الشريط الساحلي والمدير العام بالنيابة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ، في إذاعة IFM حول موضوع **استغلال الشواطئ ودور الوكالة في إسناد تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.**

الجمعة 10 نوفمبر 2023

تدخل السيد المهدي بن الحاج، المدير العام بالنيابة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، في برنامج **#جئتك_عاشقا** على أمواج الإذاعة الوطنية.

تمحورت المداخلة حول **برتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط** الذي صادقت عليه البلاد التونسية في 29 نوفمبر 2022 وما يوفره من آليات وأدوات لترشيد التصرف في الشريط الساحلي التونسي.

الباب التاسع:

الشؤون القانونية والنزاعات

1- الجانب التشريعي :

تم خلال سنة 2023 عقد عدة جلسات عمل بمقر وزارة البيئة للنظر في مشروع مجلة البيئة الذي أخذ شوطا هاما من حيث الإعداد.

وبخصوص تعهد الوكالة خلال استراتيجية عملها بالنظر في مراجعة النصوص الحالية نظرا لكون هذه النصوص تعود إلى حولي 26 سنة مما يستوجب أن تكون مواكبة للتطورات الإقتصادية والبيئية والتشريعية، حيث تم عقد جلسات لمراجعة القانون عدد 72 لسنة 1995 المتعلق بإحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي ،

وكذلك القانون عدد 73 لسنة 1995 المتعلق بالملك العمومي البحري

وكذلك مراجعة الأمر 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

2- مساهمة الوكالة في إعداد النصوص التنظيمية:

أهم النصوص الصادرة ذات العلاقة بالوكالة

1- صدر قرار مشترك بين وزارة المالية، ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ، ووزارة البيئة يتعلق بالترفيع في المعاليم الخاصة بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

2- صدر الأمر عدد 661 لسنة 2023 المتعلق بالتمديد في تراخيص ألإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

4. النزاعات القضائية:

بقطع النظر عن رفع المخالفات المرتكبة بالملك العمومي البحري والتي تحال مباشرة إلى السيد وكيل الجمهورية والتي تتم بالتنسيق مع مصالح الحرس البحري، تولت الوكالة متابعة قضايا عدلية التي ترفعها ضد المخالفين أو التي ترفع ضدها حسب إجراءات التقاضي التي تستدعي الاستعانة بالمحامين وقد شهدت ارتفاعا بلغ عددها 17 قضية.

أما بخصوص القضايا المنشورة لدى المحكمة الإدارية من قبل المتعاملين مع ألإدارة تولت الوكالة تقديم إجابتها للمحكمة المذكورة والبالغ عددها 35 قضية تتعلق أساسا بطلب توقيف وإلغاء قرارات هدم صادرة من قبل الوالي المختص ترابيا ضد المخالفين الذي قاموا باعتداءات أو تحوز على أجزاء الملك العمومي البحري أو تخص طلبات الرجوع في قرارات سحب التراخيص في الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري بالنسبة للمخالفين الذين أخلوا

بالتزاماتهم من حيث احترام محتوى التراخيص الممنوحة لهم أو قضايا الاعتراض على ارتفاع معاليم الاشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

4. اجتماعات مجلس المؤسسة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي :

تم خلال سنة 2023 عقد 3 جلسات عادية للمجلس مبوبة كالآتي:

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 99 بتاريخ 18 جانفي 2023،

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 100 بتاريخ 26 ماي 2023،

اجتماع مجلس المؤسسة عدد 101 بتاريخ 11 أوت 2023 مع ملاحظة أن الإجتماع لم ينعقد لعدم توفر النصاب.

الباب العاشر:
الحوكمة والقيادة

نشاط إدارة الحوكمة بوكالة حماية وتهيئة لشريط الساحلي خلال سنة 2023

- متابعة تطبيق دليل إجراءات لفائدة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والمساعدة على تطبيقه.

حيث دخل دليل الإجراءات الخاص بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والمساعدة على تطبيقه، حيز التطبيق في جانفي 2021 وقد شمل ما يلي:

1- القواعد المتبعة للقيام بكل مهمة إدارية وفنية تندرج ضمن مشمولات كل هيكل على حده وعلاقات الهياكل فيما بينها.
2- دليل إجراءات وجذاذات مهام مراكز العمل حسب الهيكل التنظيمي الحالي ومساعدة إطارات الوكالة في التطبيق لغاية تحسين نجاعة التصرف.

تم خلال سنة 2023 مناقشة مشروع ميثاق تعاون بين الوكالة والجامعة التونسية للنزل يتضمن العمل على توعية أصحاب النزل بضرورة المحافظة على سلامة البيئة الساحلية وديموتها والتبليغ عن المخالفين على الملك العمومي البحري والظواهر الطبيعية المسجلة بالشريط الساحلي.

- جرد الإجراءات الإدارية وتقييمها ومراجعتها ضمن فريق التصرف في الشريط الساحلي بوزارة البيئة (الأمر عدد 605 لسنة 2020) وتقديم خطة عمل تنفيذ مقترحات التبسيط والمراجعة للإجراءات الإدارية لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تراكز اساس على ما يلي :
  - التقليص من الوثائق الإدارية عبر الترابط البيني وتنفيذ قرار وزير البيئة المؤرخ في 25جانفي 2021.
  - رقمنة الإجراءات الإدارية.
  - تنقيح النصوص القانونية والذي يتضمن مراجعة القانون عدد 73 لسنة 1995 وحذف الإجراء المتعلق بالمصادقة على عقد لزمة بأمر ومراجعة الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

وقد تم الشروع في تنفيذ خطة العمل وذلك خلال سنة 2023 مثلما يبينه الجدول الموالي :

المجال الأول	الأهداف	مؤشرات قيس الآداء	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية/ نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الآداء	النتائج المحققة	التفسيرات
مراجعة القانون المنظم للملك العمومي البحري	حوكمة التصرف في الملك العمومي البحري	الحفاظ على إستدامة التنمية تثمين الملك العمومي البحري وتحسين موارد الدولة	إجراء تشخيص معمق للتصرف الحالي في الملك العمومي البحري وتحديد النقائص وإمكانية حماية ومراقبة الملك العمومي البحري	▪ الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف (المخاطر) واقتراح الحلول لمعالجة الإشكاليات ▪ مواصلة مناقشة مشاريع التنقيحات مع مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية ▪ إجراء مقارنة معيارية : وطنية ودولية من أجل استخلاص الدروس منها التجارب الناجحة لمنظمات مماثلة.	2023/2024	صدور القانون في صيغته المعدلة	عدد اللزم المسندة عدد مواطن الشغل	-	إجراءات إسناد اللزم بالملك العمومي البحري معقدة (تصدر بأمر) ومتشعبة بالإضافة إلى تداخل العديد من الوزارات
	تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة في ما يتعلق باللزم								
مراجعة الأمر المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري	تجاوز بعض الإشكاليات التي أفرزها الواقع العملي عند تطبيق الأمر	عدد الترخيص المسندة عدد العرائض	تحديد الإشكاليات التطبيقية	إجراء مقارنة معيارية : وطنية ودولية القيام باستشارة موسعة	2023/2024	صدور الأمر في صيغته المعدلة	عدد الرخص المسندة عدد مواطن الشغل	-	التنصيص بصفة صريحة على فرضية تمكين البلديات من تراخيص في الإشغال الوقتي التي لها حق إحالة الاستغلال للغير شريطة إجراء دعوى للمنافسة بخصوص ممارسة النشاط. - وضع تراتيب توضيحية لإضفاء المساواة بين المؤسسات الفندقية المتاخمة كليا أو جزئيا للواجهة البحرية
	تدعيم آليات تبسيط الإجراءات الإدارية والتخفيف في قائمة الوثائق المطلوبة								

	توضيح العلاقة بين الهياكل الإدارية المتدخلة عند درس المطالب للحصول على الترخيص في الإشغال الوقتي								والمتواجدة في المرتبة الأولى أو الثانية أو الثالثة والتي تكون في علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الواجهة حيث تسند لها أولوية الحصول على الترخيص في الإشغال الوقتي لجزء أو أجزاء الملك العمومي البحري وذلك بحسب طبيعة الخدمات التي تسديها لحرفائها. - ضبط أحكام انتقالية بخصوص البت في الوضعية الخاصة بالتراخيص التي تجاوزت مدتها الخمس سنوات.
إعداد دليل إجراءات خاص بعمل اللجنة الإستشارية لرخص الإشغال الوقتي	وضع مرجعية لكيفية معالجة مطالب الإشغال الوقتي من قبل اللجنة الإستشارية المختصة	التقليص في اجال درس المطالب	تحديد إجراءات دراسة المطالب ومراحلها	تم إعداد مشروع دليل الإجراءات من قبل غدارة الحوكمة وعرضه على الإدارة العامة	2023/2024	المصادقة على الدليل			

الباب الحادي عشر:
مراقبة الجودة

I – تقديم مكتب الجودة

في إطار تحسين العلاقة المواطن و المؤسسة تم إحداث مكتب مراقبة الجودة بوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي سنة 2019 قصد تحسين جودة الخدمات الإدارية و تطوير الإرشاد و تقليص في مدة الانتظار والتقليص في آجال الرد طبقا للمرجعية الوطنية لجودة الخدمات الإدارية.
و حيث في سنة 2023 واصل مكتب مراقبة الجودة عمله الذي بدأه في سنة 2019 حسب برنامج عمل يتضمن عدة نقاط و مراحل أهمها:

- التعريف بمكتب مراقبة الجودة و مهامه و أهدافه.
- المعاينة و التشخيص و تقديم النصح للأعوان لتحسين مستوى الإستقبال وتقديم الخدمات للمواطن من خلال الإقتداء ببعض التجارب الناجحة ببعض المؤسسات العمومية.
- تمثيل الإدارة ميدانيا وإداريا على أحسن وجه.

II متابعة المرحلة الأولى من المستوى الأول لجودة الخدمات الإدارية

- الاعتناء بالراية الوطنية.

- في كل زيارة لفرع من فروع الوكالة أو للإدارة المركزية يقوم مكتب مراقبة الجودة بالحث على إيلاء الراية الوطنية الأهمية اللازمة و تغيره بصفة دورية.
- العمل على تقليص الإشكاليات و الصعوبات الإدارية بين الإدارة و المواطن و بين العون والإدارة.
- دعوة الأعوان إلى حسن استقبال المواطنين : الإستقبال المباشر أو الهاتفي أو عبر البريد الإلكتروني

- دعوة رؤساء الفروع و المسؤولين على الإدارات و المقرات مرجع نظر الوكالة الاعتناء بالمقرات وبمحيطها (من أشغال طلي و صيانة الوسائل والمعدات الموضوعة على ذمتهم)

- التركيز على حسن سير المرفق العمومي و علاقة الإدارة بالمواطن استنادا على التزام بخدمة المواطن و الذي تم تعليقه ببهو الإدارة المركزية و بكل بهو الفروع الجهوية للوكالة.

الجمهورية التونسية

التـــزام بخدمة المواطـن

1. نلتزم بتوفير القبول الحسن لكل مواطن وبإرشاده وتوجيهه للحصول على الخدمة الإدارية في أفضل الظروف وبتقديم عناية خاصة للمواطنين ذوي الاحتياجات الخصوصية.
2. نلتزم بالرد على كل المكالمات الهاتفية حينما لم في أجل أقصاه 24 ساعة وبالاجابة عن كل بريد الكتروني في أجل لا يتجاوز 48 ساعة.
3. نلتزم بالاجابة عن كل بريد موجه للإدارة في أجل أقصاه 21 يوما وبتعليل كل اجابة وفقا لمقتضيات التراتيب الجاري بها العمل.
4. نلتزم باعلام المتعاملين مع الادارة في الإبان بكل تغيير في الاجراءات والمسالك الادارية بالنسبة الى الخدمات الادارية التي تقدم في اطار مشمولاتها.

إدارة تحيم المواطن

- العمل على تحسين المناخ الاجتماعي بالوكالة.
- تقييم مستوى الجودة

أنموذج

	المعطيات	نعم	لا	الملاحظات
1- الإعلام حول ظروف النفاذ و الإستقبال				
1-1	وجود لائحة تدل على إسم المنشأة للتعرف بسهولة على الفرع			
1-2	توفر عون إستقبال			
1-3	تركيز علم فوق مبنى المؤسسة			
1-4	تركيز لوحة مكتوبة باللغتين العربية و الفرنسية تبين توقيت العمل بالمؤسسة (التوقيت الشتوي و الصيفي)			
1-5	وجود بطاقة تدل على هوية المخاطب			
2 - التعهد و التوجيه نحو المصلحة المعنية				
2-1	وجود مثال هيكلي للفرع			
3- تسيير الإجراءات بالنسبة إلى الأشخاص محدودي الحركة				
3-1	تكليف عون لتسيير الإجراءات			
4- تسيير الإجراءات بالنسبة إلى طالبي الخدمات ذوي الإحتياجات الخصوصية				
4-1	تكليف عون لتسيير الإجراءات			
5 – الإستقبال المهذب و التعريف بهوية المخاطب				
5-1	وجود بطاقات تدل على هوية المخاطب			
5-2	ذكر إسم و لقب العون المكلف بالملف			
6- تيسيرعمليات تكوين الملفات و إيداعها				
7- الرفاهية في فضاء الإستقبال				
7-1	تحسين ظروف إنتظار الحريف			
8- وضوح المراسلات و سهولة قراءتها				
9- آجال الرد				
9-1	إجابة الحريف في الآجال المحددة			
9-2	تشكي الحرفاء من عدم إجابتهم في الآجال المحددة			
10-الرد على المكالمات الهاتفية				
10-1	توفر جهاز موزع هاتف و عون توزيع مكالمات			
11-الرد على العرائض و الشكاوي				
11-1	وجود دفتر لتسجيل الشكاوي يحتوي على تاريخ الشكوى و موضوعها			
12- قياس درجة رضا الحريف				
12-1	توفر صندوق لإقتراحات وشكاوي الحرفاء			
13- سياسة الجودة و المسؤوليات				

14- التنظيم الوثائقي				
14-1	تحيد قواعد التصرف في الوثائق			
15- التقييم الذاتي				
15-1	تقييم ذاتي و موضوعي			
16- المؤشرات				
16-1	وجود مثال هيكلي للفرع			
17- التقييم السنوي				
17-1	تقييم نقاط الجودة			

III الزيارات الميدانية الخاصة بالفروع الجهوي لسنة 2023

- في إطار الوقوف على مدى إلتزام رؤساء الفروع الجهوية بما جاء بالمستوى الأول لجودة الخدمات الإدارية

تم القيام بزيارات ميدانية شملت كل من المقرات المركزية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي وإلى كل من الفروع الجهوية للوكالة بسوسة – بصفاقس - بقابس و الفرع الجهوي بمدنين .

IV زيارة الإدارة المركزية و فروعها

قام مكتب مراقبة الجودة بعدة أعمال تشخيصية للمقر المركزي للوكالة و أبدى الملاحظات التالية:

- الإعتناء بالراية الوطنية و الدعوة لتغيرها بصفة دورية.
- تكليف عون إستقبال ببهو الإدارة يكون متواجد أثناء التوقيت الإداري.
- الإعتناء بالمقرات ودهنها وتنظيف محيط الإدارة.
- الدعوة إلى حسن إستقبال المواطين و ذلك بتوفير قاعة إستقبال.
- دعى مكتب مراقبة الجودة الإدارة العامة للوكالة بتجميع مصالح الإدارة المركزية في بناية واحدة وذلك لتحسين التنسيق وإضفاء أكثر نجاعة على نشاط مختلف الوحدات.

Vمقترحات

- إعداد مقررات لتوضيح مهام كل عون
- تمكين أعوان المراقبة من بطاقات مهنية
- إعداد برمجية خاصة بمكتب الضبط لتسجيل الصادر و الوارد بكل الفروع الجهوية للوكالة
- تكوين الأعوان كل في إختصاصه
- توحيد الإجراءات الداخلية بين مختلف الفروع لحسن و نجاعة سير العمل.

الباب الثاني عشر:
العلاقة مع المواطن

1- توجيه وإرشاد ومساندة

في إطار برنامج متكامل لإصلاح الإدارة التونسية، أحدثت مكاتب العلاقات مع المواطن في شهر جويلية 1993 بالوزارات والولايات بمقتضى الأمر عدد 1549 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 . وحلّت هده الهياكل محل خلايا العمل الإجتماعي والعلاقات العامة المحدثة في فيفري 1989 و خلايا الإرشاد الإداري بالوزارات التي تلتها والمحدثة في مارس 1993.
و تدعم إحداث مكاتب العلاقات مع المواطن بتركيز مكتب مركزي مع المواطن بالوزارة الأولى وتمّ تعميم هذه المكاتب تدريجيا على بعض المؤسّسات والمنشأت العمومية.
ويندرج إحداث هذه المكاتب ضمن آليات عديدة تهدف إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان في تونس بإعتبارها تسهر على ضمان قضاء شؤون المواطن بأيسر السّبل وأنجعها وحل المشاكل التي قد تطرأ بين الإدارة والمواطن.

1- الأهداف

مساعدة المواطنين على تجاوز الصعوبات التي قد تعترضهم في تعاملهم مع مختلف المصالح الإدارية مركزية كانت أو جهوية، و كذلك تمكينهم تم الحصول على الخدمات الإدارية في إطار ما ينصّ عليه القانون والتّراتيب الجاري بها العمل.

2- المشمولات

تكلف مكتب العلاقات مع المواطن بـ :

- قبول المواطنين والمتعاملين مع الوكالة وتقبل شكاياتهم و عرائضهم ودراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها،
- إجابة المواطنين مباشرة أو عن طريق البريد
- إرشاد المواطنين في خصوص الإجراءات والمسالك الإدارية المعمول بها في إسداء مختلف الخدمات إليهم و ذلك مباشرة أو عن طريق المراسلة (عبر البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الهاتف)

- تجميع ودراسة الملفات الواردة عليها من مصالح الموفق الإداري والتنسيق مع مختلف مصالح الوكالة لإيجاد الحلول الملائمة لها،
- إعداد تقارير تحليلية وإحصائية حول سير عملها مرفقة بإقتراحات عملية،
- إستكشاف التعقيدات في مستوى الإجراءات الإدارية من خلال تحليل معمق لعرائض المواطنين وإقتراح الإصلاحات الكفيلة بمعالجتها.

3-تقرير نشاط مكتب العلاقات مع المواطن لسنة 2023

مكتب العلاقات مع المواطن يعمل تحت إشراف الإدارة العامة للوكالة و بالتنسيق مع إدارة الحوكمة الرشيدة و مختلف المصالح الإدارية في خصوص الإجابة على العرائض الواردة أو عملية التوجيه للمواطن سواء عبر الاتصال بالهاتف أو مباشرة بالمكتب ,

و قد وردت على مصالح مكتب العلاقات مع المواطن عدد من المواطنين تم توجيهم للإدارة المعنية للإرشاد كما ورد على المكتب عدد من المكالمات عبر الهاتف للإعلام عن المخالفات المرتكبة من قبل المتحصلين على رخص لاشغال أجزاء من الملك العمومي البحري كما ورد 25 عريضة للإجابة و الدرس و تخص في معظمها الإشكاليات المتعلقة باستغلال الملك العمومي التجاوزات المسجلة و المخالفات المرتكبة و مآلاتها و مدى احترام التراتيب الإدارية المتخذة في شأنها, تخص شواطئ كل من ولايات بنزرت و صفاقس ونابل والمهدية وسوسة وجربة و مدنين و المنستير ، و قد تم توجيهها إلى الادارات المعنية للدرس والإجابة.

الولاية	موضوع العريضة	تاريخ تسجيل العريضة	تاريخ الإجابة
بنزرت	تظلم مواطن من تجاوزات مرتكبة وعدم تنفيذ قرار إزالة	10 فيفري	31 مارس (إحالة الملف على الولاية للإختصاص)
نابل	شكوى صاحب مشروع من عدم تجديد قرار تعاطي نشاط	6 جويلية	13 جويلية (إحالة العريضة للولاية للإختصاص)
	عريضة واردة عن طريق مصالح الموفق الإداري حول تمثيل الوكالة في لجنة التحديد	31 أوت	12 سبتمبر
مدنين	عريضة مواطنة حول تجاوزات	11 سبتمبر	17 أكتوبر
	تشكي صاحب مشروع من عدم تفعيل ترخيص	28 أوت	23 أكتوبر

ترشيد استهلاك الطاقة

المقدمة :

يشمل هذا الباب التقرير السنوي لاستهلاك الطاقة للفترة الممتدة بين 01 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022 وذلك حسب المعطيات التي وقع تجميعها من جميع الفروع الجهوية والإدارات المركزية.

1- استهلاك التيار الكهربائي :

- سجل استهلاك الكهرباء بالوكالة خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023 ، انخفاظا عاما بنسبة -11 % ما يعادل **20 999** كيلوواط بالنسبة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022 وشهد هذا الانخفاض خاصة بالإدارة المركزية بكمية قدرها 20796 كيلوواط كما سجلنا إنخفاض في الإستهلاك في الفروع الجهوية بكمية قدرها 203 كيلوواط بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2022.

استهلاك الكهرباء بحساب الكيلو واط

الجهة	من 01 جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022	من 01 جانفي 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	**157 921**	**137 125**	20796,450-	-13%
الفروع الجهوية	26522	26319	-203,000	-1%
المجموع	**184 443**	**163 444**	**-20 999**	**-11%**

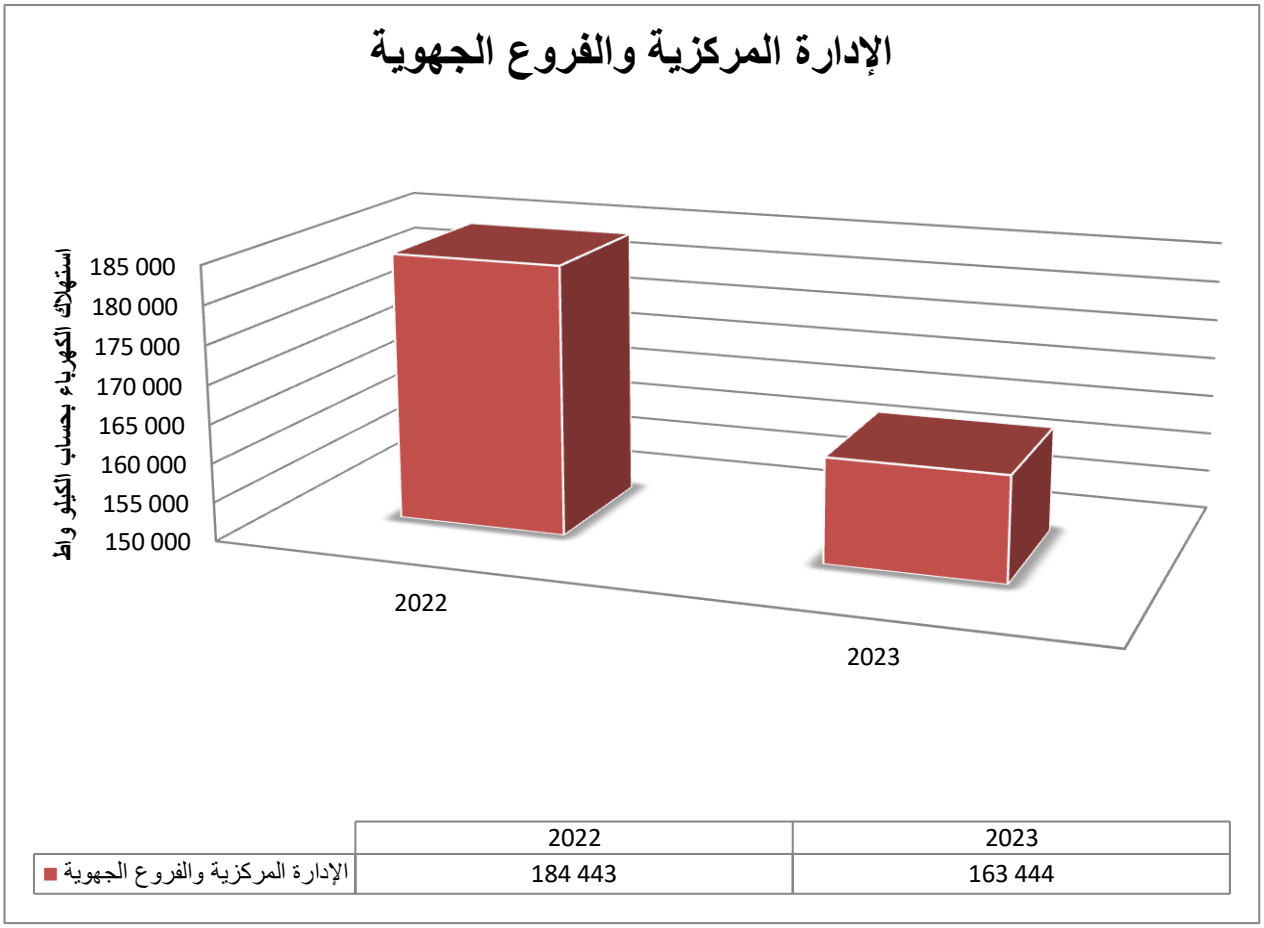

يظهر الرسم البياني كمية استهلاك الكهرباء بين سنتي 2022 و2023 كما نلاحظ انخفاضا في استهلاك الكهرباء سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة 11 %

استهلاك الكهرباء في مختلف هياكل الوكالة

الجهة	من 01 جانفي 2022 إلى غاية 30 ديسمبر 2022	من 01 جانفي 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	157 921	137 125	-20 797	-13%
بنزرت	2 842	2 200	-642	-23%
نابل	5 273	5 200	-73	-1%

سوسة	1 954	3 010	1056	54%
المنستير	4 611	4 500	-111	-2%
المهدية	2 998	2 021	-977	-33%
صفاقس	4 342	4 100	-242	-6%
قابس	1 959	2 290	331	17%
جربة	2 543	2 998	455	18%
المجموع	184 443	163 444	-21 000	-11%

توزيع فوارق استهلاك الكهرباء بالنسب المئوية بين سنتي 2022 و2023

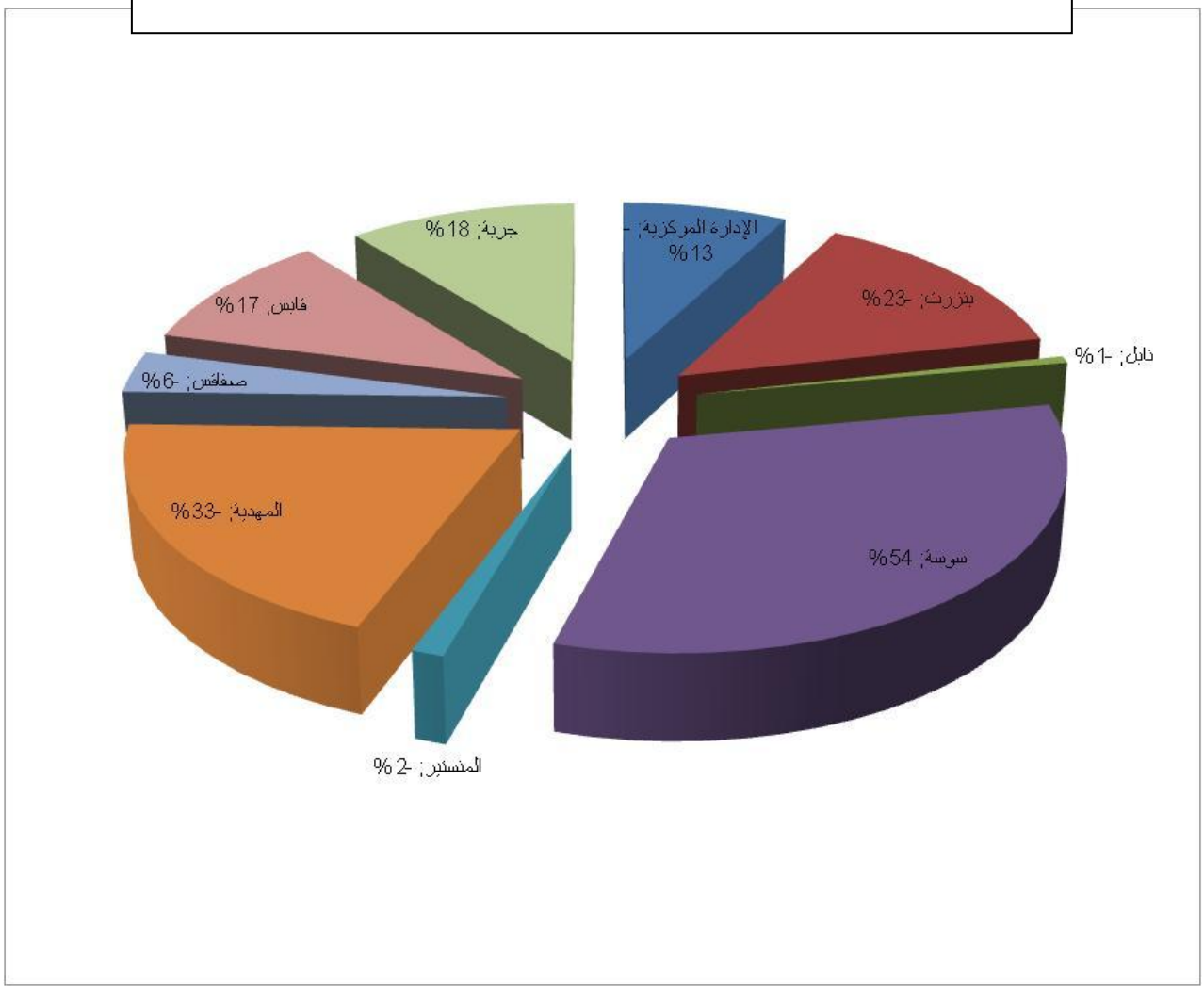

شهد إستهلاك الكهرباء انخفاضا بنسبة 13- % في سنة 2023 في كل من الإدارة المركزية وإدارة الملك العمومي البحري وانخفاضا بنسبة 1- % بالفروع الجهويّة.

ويبرز الرسم البياني كميّة الإستهلاك موزعة بكل إدارة في سنتي 2022 و2023.

2- استهلاك الماء:

- شهد استهلاك الماء الصالح للشراب بالوكالة ارتفاعا بكمية 72 متر مكعب للفترة الممتدة من 01 جانفي 2023 إلى غاية 31 سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 أي بنسبة +8%.

الجهة	2022	2023	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	338	335	-3	-1%
إدارة الملك العمومي البحري	137	227	90	66%
الفروع الجهوية	408,8	394	-14,8	-4%
المجموع	884	956	72	8%

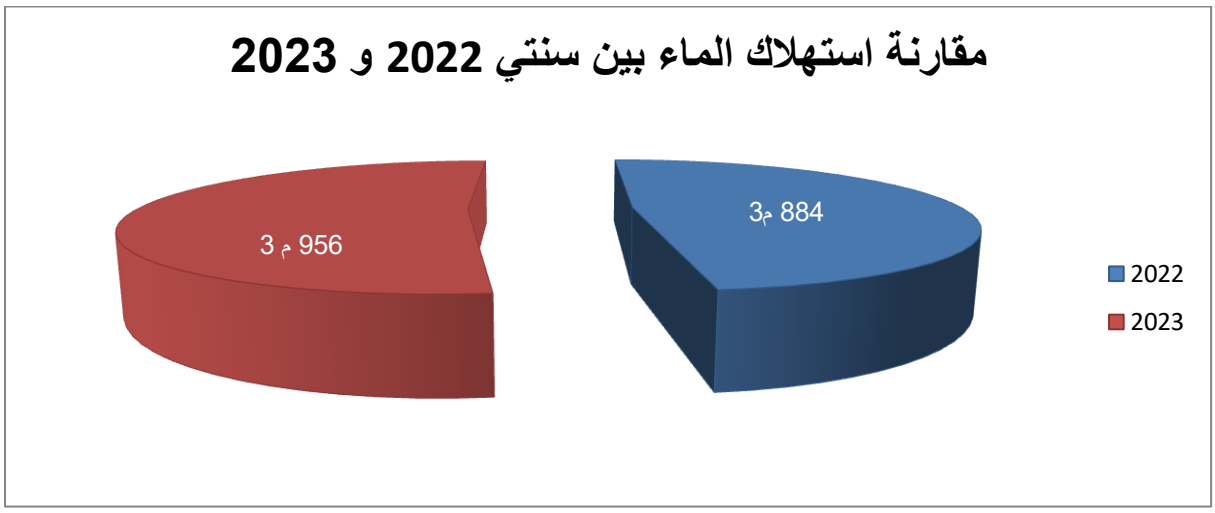

يظهر الرسم البياني كميّة إستهلاك الماء بالوكالة الذي قدر بـ 956 متر مكعب سنة 2023 مقارنة بسنة 884 متر مكعب خلال نفس الفترة سنة 2022 أي بزيادة بلغت 72 متر مكعب.

استهلاك الماء في مختلف هياكل الوكالة

الجهة	من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022	من 01 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023	الفارق	النسبة
الإدارة المركزية	338	335	-3	-1%
إدارة الملك العمومي البحري	137	227	90	66%
بنزرت	12	12	0	0%
نابل	148	163	15	10%
سوسة	45	70	25	56%
المنستير	47	40	-7	-15%
المهدية	44	30	-14	-32%
صفاقس	19	18	-1	-4%
قابس	94	61	-33	-35%
المجموع	**884**	**956**	**72**	**8%**

الفارق بين سنتي 2022 و2023
في استهلاك الماء في مختلف هياكل الوكالة

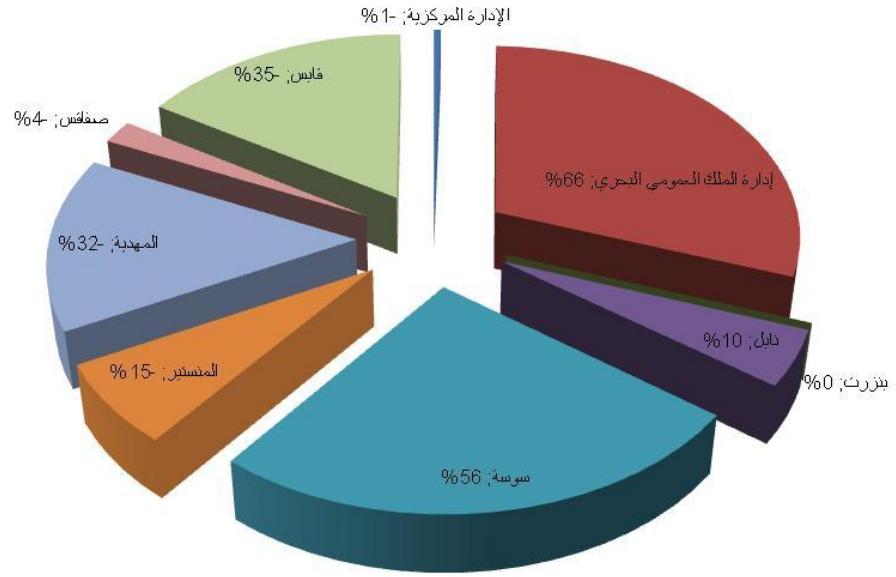

شهد إستهلاك الماء ارتفاعا بنسبة 8% للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2023 مقارنة بالفترة الممتدة بين 01 جانفي و31 ديسمبر 2022 وشمل هذا الارتفاع خاصة إدارة الملك العمومي البحري.

3- استهلاك الوقود

مقارنة إستهلاك الوقود بين سنتي 2022 و2023 بحساب اللتر حسب كل صنف.

استهلاك الوقود بحساب اللتر لسنتي 2022 و2023

الصنف		كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2022	كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2023	الفارق باللتر	نسبة الفارق
سيارات مصلحة ذات استعمال مزدوج + سيارة وظيفية	الحصص الشهرية القارة	64480	66387	1907	+3 %
	المهمات	2740	1928	-812	-30 %
	المجموع	67220	68315	1095	+2 %
سيارة مصلحة		24570	26438	1868	+8%
مجموع الاستهلاك الخاص بالسيارات		91790	94753	2963	+3 %
الدراجات النارية		7920	4078	-3842	-49 %
القوارب البحرية		1710	1848	138	+8 %
مجموع الاستهلاك بحساب اللتر		101420	100679	- 741	-1 %

شهد إستهلاك الوقود في المجمل إنخفاضا بنسبة 5- % للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة لسنة 2022 كما نلاحظ إنخفاضا بنسبة 30 - % في الإستهلاك بالنسبة لوقود المهمات ولاستهلاك الدراجات النارية بنسبة 49 - % كما هو مبين يظهر الرسم البياني مقارنة في استهلاك الوقود بين سنتي 2022 و 2023 حسب كل صنف.

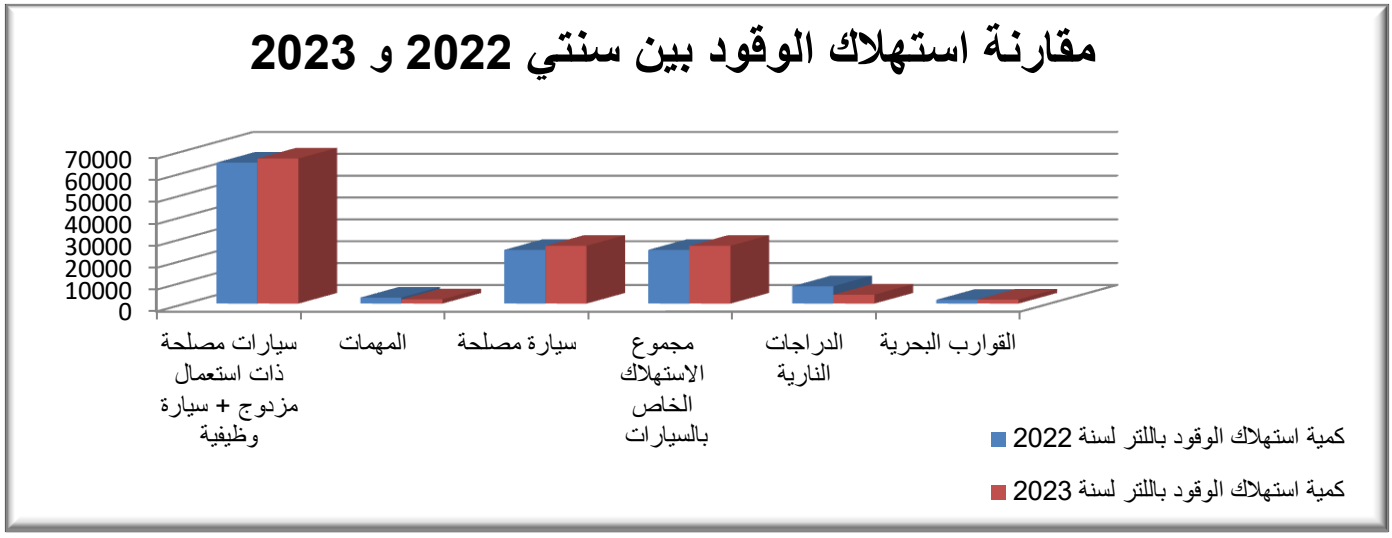
مقارنة استهلاك الوقود بين سنتي 2022 و 2023
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
سيارات مصلحة ذات استعمال مزدوج + سيارة وظيفية
المهمات
سيارة مصلحة
مجموع الاستهلاك الخاص بالسيارات
الدراجات النارية
القوارب البحرية
كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2022
كمية استهلاك الوقود باللتر لسنة 2023

الباب الرابع عشر:
الصفقات العمومية خلال سنة 2023

1- طلبات العروض موزعة كالاتي:

العدد الرتبي	طلبات العروض	العدد الرتبي لطلب العروض	ملاحـــــظات
01	"اشغال حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي من الانجراف البحري –تغذية الشواطيء بالرمال- PPLT3"	2023/01	**صفقة مع شركة SSET**
02	تنسيق علمي وتنفيذ برامج تنسيق علمي وتنفيذ برامج رصد المؤشرات المشتركة IMAP في تونس رصد المؤشرات المشتركة IMAP في تونس	2023 /01 TUN	**صفقة مع مكتب الدراسات IHE**
03	-أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023 -2024 2025 *قسط عدد1- شواطئ ولايتي جندوبة و بنزرت *قسط عدد2- شواطئ ولايتي أريانة، تونس، بن عروس * قسط عدد3- شواطئ ولاية نابل * قسط عدد4- شواطئ ولايتي سوسة و المنستير * قسط عدد5- شواطئ ولايتي المهدية و صفاقس * قسط عدد6- شواطئ ولايتي قابس و مدنين	2022/02 PS	صفقات مع ستة شركات: **RAHMOUNI** **NEBIL PARAKA** **OURIR SOUFIEN** **LAROUSSI** **GHARBI LGE** **IM DE COMM** **ERCE**

العدد الرتبي	طلبات العروض	العدد الرتبي لطلب العروض	ملاحـــــظات
04	اقتناء وسائل نقل *قسط عدد1 : 03 شاحنة مزدوجة 4*4 (05 مقاعد) *قسط عدد2 : 01 سيارة وظيفية (05 مقاعد)	2023/03 TUN	طلب عروض غير مثمر
05	"أشغال بناء كشك خشبي للتحسيس بطبرقة	2023/04 TUN	طلب عروض غير مثمر
06	عقود تأمين للأخطار المتعلّقة بنشاط وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي لسنوات 2025-2024-2023	2023/05 TUN	**صفقة مع شركة ASTREE**

2- الصفقات التي تم ابرامها :

العدد الرتبي	الصفقة	صاحب الصفقة	ملاحـــــظات
01	إقتناء مركب مجهز بحجرة ومحركيين خارجيين	**ESPADON**	
02	دراسة تحيين مثال التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرملي راس الرمل بجربة	**IHE**	
03	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025** *قسط عدد1- شواطئ ولايتي جندوبة و بنزرت	**PARAKA**	
04	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025**	**RAHMOUNI NEBIL**	

		*قسط عدد2- شواطئ ولايتي أريانة، تونس، بن عروس	
05	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025** * قسط عدد3- شواطئ ولاية نابل	**OURIR SOUFIEN**	
06	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025** * قسط عدد4- شواطئ ولايتي سوسة و المنستير	**LAROUSSI GHARBI**	
07	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025** * قسط عدد5- شواطئ ولايتي المهدية و صفاقس	**LGE**	
08	**أشغال تنظيف الشواطئ لسنوات 2023-2024-2025** * قسط عدد6- شواطئ ولايتي قابس و مدنين	**IM DE COMMERCE**	
09	تنسيق علمي وتنفيذ برامج رصد المؤشرات المشتركة IMAP في تونس	**IHE**	
10	أشغال حماية الشريط الساحلي بجنوب القنطاوي من الانجراف البحري –التغذية الصناعية للشواطيء	**SSET**	

الباب الخامس عشر:
المؤشرات

1- مؤشرات قيس النتائج للدراسات:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات	تقدم الانجاز الفعلي سنة 2023
المؤشر1: تطور نسبة التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي	%	100 %	**80%** (الانطلاق فيانجاز المرحلة الثالثة للدراسة بتاريخ 20 نوفمبر 2023.)
المؤشر3: تطور نسبة تغطية الشريط الساحلي في تحيين نظام متابعة مصادر التلوث بالنفايات السائلة	%	% 30	%0 (مراجعة الضوابط المرجعية لطلب العروض السابق على إثر ملاحظات اللجنة العليا للصفقات)
المؤشر4: تطور عدد الاتفاقيات المبرمة لتبادل المعطيات والبيانات مع هياكل وطنية أخرى	العدد	04	**% 0**
المؤشر5: تطور طول الشواطئ المشمولة بأمثلة اشغال الشواطئ و تطبيقها	عدد	20	**23** **(لم تتم المصادقة على أمثلة إشغال الشواطئ المنجزة منذ أواخر سنة 2022)**
المؤشر6: تطور عدد أمثلة التصرف في المنظومات البيئية الساحلية والبحرية المطابقة لقانون المحميات	دراسة	02 (رأس الرمل و جالطة)	(06 من 07 مبرمجة) إلى حدود 2023 **% 85.71**
المؤشر7: تطور عدد دراسات المشاريع	دراسة	07	07 دراسات

2- مؤشرات قيس النتائج للأشغال:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	التقديرات	تقدم الانجاز الفعلي سنة 2023
المؤشر1: .تطور طول الشواطئ المشمولة ببرامج وقائية.	كلم	39	39 كلم (+3كم أشغال صرية لجنوب القنطاوي)

المؤشر2: طول الشواطئ الخاضعة لدراسات الحماية من الانجراف البحري	كلم	69	69 كلم (14 كم قمرت-قرطاج) (9 كم كرنيش بنزرت –شط مامي) (16 كم سوسة الجنوبية_المنستير) + (30كم بني خيار _نابل_الحمامات)
المؤشر3: طول الشواطئ المحمية الخاضعة للأشغال دون اعتبار الـ21 كم المنجزة (قرقنة +سوسة +رفراف)	كلم	10 (3جنوب القنطاوي و 07 كرنيش بنزرت)	3 كم (جنوب القنطاوي) + (ضرورة رصد اعتمادات إضافية لمشروع كرنيش بنزرت)
المؤشر عدد 4: تطور عدد اتفاقيات المساندة الفنية و/أو المالية من خلال المساهمة في تمويل بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من البلديات الساحلية حيث شملت: - المساندة الفنية والمالية: -المساندة الفنية :	العدد	4 (متواصلة). 11 (متواصلة)	4 11

3 – مؤشرات قيس الآداء:

البرنامج الفرعي1: جودة الحياة و التنمية المستدامة

نشاط عدد9:حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات	انجازات	النسبة
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك	5636	5161	90%
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	3 (سوسة جنوب القنطاوي (جديد) دون اعتبار المشاريع المتواصلة)	3	100% انطلاق مشروع حماية الشريط الساحلي جنوب القنطاوي من الانجراف البحري -أشغال التغذية الصطناعية بالرمال_ابتداءا من نوفمبر 2023 لمدة 12 شهر

	مجمـــــوع الإنجـاز منذ بدايـــــــة البرنـــامج (2013)	33 (+ 3كـم أشـغال مصدات الرياح)	33	

4- مؤشرات حول التصرف في الملك العمومي البحري:

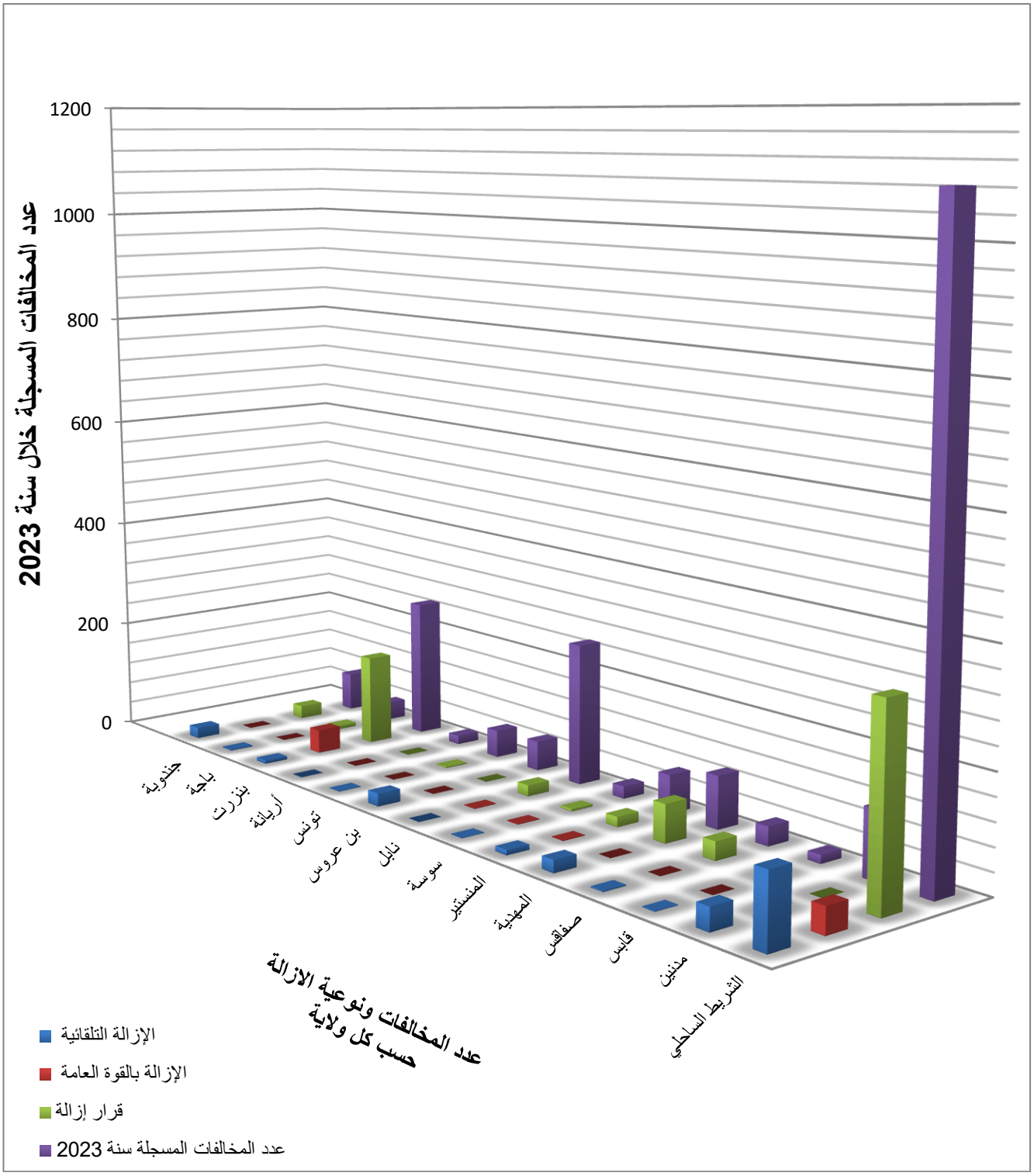

5- مؤشرات حول الموازنة الاجتماعية لسنة 2023:

- ✓ ***عدد الأعوان :*** بلغ عدد أعوان الوكالة 134عونا،
- ✓ **توزيع الأعوان: بين الإدارات المركزية والفرعية:** يبلغ عدد الأعوان بالإدارة المركزيّة 67 عون مقابل 67 بالفروع الجهويّة،
- ✓ ***الأعوان القارين :*** 100% عون قار،
- ✓ ***معدل الأعمار :*** معدل أعمار أعوان الوكالة بلغ 47 سنة،
- ✓ ***توزيع الأعوان:*** يتوزع الأعوان بصفة متقاربة بين إداريين و تقنيين،
- ✓ ***عدد المغادرين:*** بلغ عدد المغادرين سنة 2023 عدد 09 أعوان (إنهاء إلحاق و إلحاق لدى مؤسسة أخرى و بلوغ سن التقاعد و التقاعد المبكر)،
- ✓ ***أقدميّة أكثر من 10 سنوات*** **:** 86% من الأعوان تفوق اقدميتهم 10 سنوات،
- ✓ ***التأطير :*** 33% تمثل نسبة التأطير بالوكالة،
- ✓ ***الإطارات حسب الإختصاص :*** 45%من الإطارات هم إطارات فنية،
- ✓ ***الغيابات :*** يمثل عدد أيام الغيابات من أجل المرض خلال سنة 2023 نسبة 5.35% من عدد أيام العمل ونسبة 1.77% من عدد أيام العمل دون اعتبار عطل المرض طويلة الأمد،
- ✓ ***الترقيات :*** تمتع 55 % من الأعوان بالترقية في الصنف و الإنتاجية لسنة 2023:
  - 16% من سلك الإطارات،
  - 14% من سلك التسيير،
  - 25 % من سلك التنفيذ .
- ✓ ***الاجر السنوي الخام لسنة 2023 للوكالة:*** 5 567.362 الف دينار،
- ✓ ***الساعات الإضافية :*** بلغ حجم الساعات الاضافية لسنة 2023 : 70.345 ألف دينار ،
- ✓ ***نسبة الساعات الاضافية :*** بلغت نسبة الساعات الاضافية 1.3% من كتلة الأجور.